الفصل الثامن

التجارة العالمية إبان الفترة ١٩١٤-١٩٣٩

نقض العولمة

WORLD TRADE 1914-1939
DEGLOBALIZATION

الحرب العالمية الأولى

وضعت الحرب العالمية الأولى نهاية مفاجئة للنظام الاقتصادي الليبرالي لأواخر القرن التاسع عشر. ولذلك كانت نهاية لهذه الفترة، تماماً كما كانت حروب الأعوام ١٧٩٢-١٨١٥ نهاية لمركنتيلية القرن الثامن عشر. وتضمنت الحرب أيضاً جهوداً مطولة من الجانبين لمحاصرة تجارة الجانب الآخر، وبخاصة بعد أن أصبح جلياً أن الخطط الحربية الألمانية التي عجلت بانتصارهم في الغرب خلال ستة أسابيع ما مكّنهم من التركيز بعد ذلك على الجبهة الشرقية، قد فشلت، وأن تفاؤل دول الحلفاء كان هو الآخر في غير محله، وتحولت الحرب على نحو متزايد إلى صراع اقتصادي، تقرر النصر فيه في النهاية بفضل الموارد التي كانت تحت تصرف كل جانب[١].

أحدثت التقنيات الجديدة اختلافاً جذرياً في طبيعة عمليات الحصار عن نظيراتها إبان القرن السابق. وكانت بريطانيا باعتبارها القوة البحرية الأولى بالعالم لا تزال تحتفظ باليد العليا على منافسيها بقارة أوروبا، لكن ميْزتها تآكلت من ناحيتين. أولاً، كان تحسن المدفعية والألغام والغواصات يعني أن بريطانيا لا تستطيع أن تفرض حصاراً "عن قرب" على موانئ العدو على النحو الذي حاصرت به موانئ نابليون الأطلسية.

بل أصبحت مضطرة لأن تفرض الحصار "عن بعد"، بمنع سفن العدو التجارية من الوصول إلى ألمانيا من خلال السيطرة على القنال الإنجليزي والمياه الواقعة بين اسكتلندا والنرويج. ثانياً، مكّنت تقنية الغواصات ألمانيا من فرض حصار مضاد على الجزر البريطانية، وهو خيار لم يكن متاحاً لنابليون[٢]. وتضمنت عمليات الحصار "عن بعد" من هذا النوع احتكاكاً بالسفن المحايدة أكثر مما كانت عليه الحال في عمليات الحصار "عن قرب" التقليدية. ومع حروب الغواصات، أصبح إغراق السفن المحايدة حتمياً، وهو ما أدى في النهاية إلى جر الولايات المتحدة إلى النزاع إلى جانب الحلفاء في العام ١٩١٧.

تمثل الهدف البريطاني في حرمان ألمانيا وحلفائها من إمدادات السلع "الممنوعة". واشتد الحصار تدريجياً مع الوقت، مع إضافة مزيد من السلع (وفي النهاية كل السلع) إلى قائمة السلع الممنوعة، ومع ممارسة مزيد من الضغط على جيران ألمانيا المحايدين مثل الدنمرك وهولندا لمنع إعادة تصدير هذه السلع إلى "قوى المحور"[٣]. ووُضِعت الشركات التي تتعامل مع العدو والشركات المتعاملة مع هذه الشركات في القائمة السوداء. وفي هذه الأثناء، وصلت حملة الغواصات الألمانية ذروتها في ربيع العام ١٩١٧. وخلال ذلك العام بلغت خسائر السعة الحملية للحلفاء والدول المحايدة ٦.١ مليون طن من السفن، مقارنة ببناء ٢.٩ مليون طن من السفن الجديدة[٤]، إذ أغرقت ست وستون غواصة ألمانية ألفين وستمئة وتسعاً وثلاثين سفينة مدنية، كان ألف ومئتان واثنان وخمسون منها بريطانية، وسبعمئة وثماني سفن لدول الحلفاء، وستمئة وتسع وسبعون سفينة محايدة (معظمها أمريكية). وهذا يعني "معدل قتل" قدره أربعون سفينة أغرقتها الغواصة الألمانية الواحدة[٥].

وحدثت إعاقة جدية أخرى للاقتصاد الدولي المنفتح لأواخر القرن التاسع عشر في شكل السيطرة المركزية التي فرضتها الحكومات الليبرالية السابقة نفسها، مثل بريطانيا، على التجارة والشحن، حيث دفعت ندرة فضاء الشحن تلك الحكومات إلى أن تقرر تركيب الواردات من خلال نظام الحصص، فضلاً عن تخصيص سعة الشحن. وكان ذلك جزءاً من تحول عام نحو تدخل حكومي هائل وغير مسبوق في الاقتصاد.

أولاً، استلزمت الحرب زيادات هائلة في الإنفاق الحكومي. ففي فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، ارتفع نصيب الإنفاق الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي من ١٠٪ أو أقل في العام ١٩١٣ إلى ثلاثة أضعاف هذه النسبة أو أكثر في أثناء الحرب، حيث بلغ ٣٧.١٪ في المملكة المتحدة في العام ١٩١٦ و٤٩.٩٪ في فرنسا في العام ١٩١٧ و٥٩٪ في ألمانيا في العام ١٩١٧[٦]. ثانياً، قامت الحكومات بتنظيم الأعمال التجارية الخاصة المشاركة في المجهود الحربي والإشراف عليها، وتوزيع المواد الغذائية، وتجنيد المواطنين، والسيطرة على إمدادات المواد الأولية، وفي بعض الحالات الانخراط مباشرة في التصنيع[٧]. ومع أن الضوابط الحكومية تفككت، والارتفاع في الإنفاق الحكومي تقلص بعد الحرب، فإن النجاح المدرك لإجراءات زمن الحرب يسّر على الحكومات أن تبدأ التدخل مرة أخرى في البيئة المختلفة تماماً إبان العقد الرابع من القرن العشرين[٨].

وبالنظر إلى الطبيعة الواسعة للمحظورات والحصص وقيود التبادل التي فُرِضت في أثناء الحرب، يكون الحديث عن التعريفات الجمركية المفروضة في أثناء النزاع تكراراً لا إضافة فيه، ومع ذلك فإن قانون التعريفة البريطاني المعروف بتعريفة ماكينا McKenna Tariff للعام ١٩١٥ الذي استهدف توفير فضاء الشحن النادر، كان بمثابة قطيعة مع الماضي. فقد فرض رسوماً قدرها ٣٣⅓٪ على واردات سلع الترف (السيارات والآلات الموسيقية وساعات الحائط وساعات اليد والأفلام)، ولم تفرض ضرائب مكافئة على السلع المحلية المكافئة، وكان القانون في ذلك حمائياً[(١)]. علاوة على أن ذلك التحول لم يُلْغَ بعد الحرب. ووفّر قانون الصناعات الأساسية للعام ١٩١٩ الحماية للصناعات المرتبطة بالدفاع، فيما وفّر قانون حماية الصناعات للعام ١٩٢١ الحماية لصناعات غير أساسية مثل صناعة القفازات والآنية الزجاجية[٩]. على أن هذه القوانين لم تشكل حماية واسعة

(١) على النقيض من ذلك، كانت التعريفات الجمركية البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر على الكحول المستوْرد- على سبيل المثال- تقابلها ضرائب مكافئة على الكحول المنتج في بريطانيا، انظر الجدل بين إروين (Irwin, 1993a) وناي (Nye, 1991).

وشديدة. ففي بداية العقد الرابع من القرن العشرين، كان ما قيمته ثلاثة عشر مليون جنيه فقط من الواردات يخضع لهذه التعريفات الجمركية، في مقابل مئة وثمانية وثلاثين مليون جنيه كانت تخضع لرسوم الدخل التقليدية، وفاتورة استيراد كلية بلغت بليون وثلاثين مليون جنيه[١٠]. لكنها مع ذلك شكّلت قطيعة مع ماضي التجارة الحرة البريطاني، وفي النهاية صَعّبت تطبيق التفضيلات الامبريالية.

يمكن أن يتوقع المرء أن تقود كل هذه الإعاقات إلى انهيار عام للتجارة. لكن الجدول رقم (٨.١) الذي يعطي البيانات التجارية للأعوام ١٩١٣-١٩١٩ يكشف عن نمط أكثر تعقيداً. ففي كل الدول الأوروبية المتحاربة الرئيسة، انخفضت قيمة الصادرات بشدة، لكن ذلك لم يكن في المقام الأول انعكاساً لسياسات العدو الهادفة إلى منع الصادرات. ففي تناقض كامل مع الموقف في أثناء حروب الأعوام ١٧٩٢-١٨١٥، لم تعد الدول تعتقد أن الطريق إلى هزيمة أعدائها يمر عبر منعهم من التصدير وبالتالي كسب المعادن النفيسة. بل بات مفهوماً بوضوح إبان أوائل القرن العشرين أن الفوز بالحروب يتطلب إمدادات وفيرة من المواد الأولية الصناعية والسلع العسكرية تامة الصنع والمواد الغذائية. وكان الهدف من ذلك هو تعظيم الموارد المتوفرة للدولة، وهو ما كان يعني بدوره تقييد الصادرات وإن أمكن زيادة الواردات. وكان المقصود بعمليات الحصار هو منع العدو من الاستيراد وليس منعه من التصدير. ينعكس هذا التغيير في الإستراتيجية المتبعة في البيانات حول أحجام التجارة. ففي حروب الأعوام ١٧٩٢-١٨١٥، كانت الواردات هي التي شهدت التراجع الأكبر، بينما شهدت الحرب العالمية الأولى تراجعاً في صادرات الدول المتحاربة على نحو ثابت وواضح جداً. وهذا ما كانت تريده الأمم المعنية، وكان السؤال هو ما إذا كانوا يستطيعون الحفاظ على مستوى مقبول للواردات أيضاً.

الجدول رقم (٨,١). التجارة في أثناء الحرب الكبرى.

	الدول الأوروبية المتحاربة الرئيسة									
	النمسا- المجر		فرنسا		ألمانيا		روسيا		بريطانيا	
	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات	الواردات	الصادرات
١٩١٣	٣.٥١	٢.٩٩	٨٤٢١	٦٨٨٠	١٠٧٥١	١٠٠٩٧	١٣٧٤.٠	١٥٢٠.١	٦٥٩.١	٥٢٥.٢
١٩١٤	٢.٩٨	٢.٢٤	٦٤٠٢	٤٨٦٩	٨٥٠٠	٧٤٠٠	١٠٩٨.٠	٩٥٦.١	٦٠١.١	٤٣٠.٧
١٩١٥	٣.٨٥	١.٤٣	١١٠٣٦	٣٩٣٧	٧١٠٠	٣١٠٠	١١٣٨.٦	٤٠١.٨	٧٥٢.٨	٣٨٤.٩
١٩١٦	٦.٠٩	١.٦٣	٢٠٦٤٠	٦٢١٤	٨٤٠٠	٣٨٠٠	٢٤٥١.٢	٥٧٧.٣	٨٥٠.٩	٥٠٦.٣
١٩١٧	٥.٠٨	١.٨١	٢٧٥٥٤	٦٠١٣	٧١٠٠	٣٥٠٠	٢٣١٦.٧	٤٦٤.٠	٩٩٤.٥	٥٢٧.١
١٩١٨	❖٣.٧٩	❖١.٦٤	٢٢٣٠٦	٤٧٢٣	٧١٠٠	٤٧٠٠			١٢٨٥.٣	٥٠١.٤
١٩١٩			٣٥٧٩٩	١١٨٨٠					١٤٦١.٥	٧٩٨.٦

	الفروع الأوروبية فيما وراء البحار									
	الأرجنتين		أستراليا		كندا		جنوب أفريقيا		الولايات المتحدة	
١٩١٣	١١٢٨	١١٨٠	٧٢.٥	٧٦.٨	٦١٩	٤٥٥	٤٠	٢٨	١٨٥٤	٢٥٣٨
١٩١٤	٧٣٣	٩١٦			٤٥٦	٤٦١	٣٤	١٨	١٩٢٤	٢٤٢٠
١٩١٥	٦٩٤	١٣٢٣	٥٨.٢	٥٧.٩	٥٠٨	٧٧٩	٣٠	١٥	١٧٠٣	٢٨٢٠
١٩١٦	٨٣٢	١٣٠٢	٧٠	٦٤.١	٨٤٦	١١٧٩	٣٨	٢٤	٢٤٢٤	٥٥٥٤
١٩١٧	٨٦٤	١٢٥٠	٦٩.١	٨٦.٣	٩٦٤	١٥٨٦	٣٤	٢٩	٣٠٠٥	٦٣١٨
١٩١٨	١١٣٨	١٨٢٢	٥٥.٣	٧٥.١	٩٢٠	١٢٦٩	٤٥	٣١	٣١٠٢	٦٤٠٢
١٩١٩	١٤٩٠	٢٣٤٣	٨٦.٣	١٠٧	٩٤١	١٢٩٠	٤٧	٥١	٣٩٩٣	٨١٥٩

	آسيا									
	الهند		اليابان		الصين		الهند الصينية		إندونيسيا	
١٩١٣	٢٠٢٢	٢٥٧٤	٧٩٥	٧١٦	٨٨٨	٦٢٨	٣٠٦	٣٤٥	٤٦٤	٦٧١
١٩١٤	١٥٥٠	١٩٠٧	٦٧١	٦٧١	٨٨٧	٥٥٥	٢٦٦	٣٣٢	٤١٢	٦٧٤
١٩١٥	١٤٨٧	٢٠٨٢	٦٣٦	٧٩٣	٧٠٨	٦٥٣	٢٢٤	٣٤٥	٣٩٠	٧٧٠
١٩١٦	١٧١٠	٢٥٧٠	٨٧٩	١٢٣٤	٨٠٥	٧٥١	٣٣٥	٣٩١	٤١٩	٨٩٥
١٩١٧	١٧٧٤	٢٥٧٢	١٢٠١	١٧٥٢	٨٥٦	٧٢١	٣٧٤	٤٣٠	٣٨٥	٧٧٨
١٩١٨	٢٠١٨	٢٦٩٠	١٩٠٢	٢١٥٩	٨٦٥	٧٥٧	٣٦٣	٤٥٥	٥٥٦	٦٧٦
١٩١٩	٢٣٧١	٣٥٠٣	٢٥٠١	٢٣٧٩	١٠٠٨	٩٨٣	٧٥١	١٠٥١	٧٤٠	٢١٤٦

❖الأشهر العشرة الأولى فقط. والأرقام البريطانية للواردات التي لم يُعَدْ تصديرها والصادرات من بريطانيا نفسها.

إمبراطورية النمسا- المجر (بالبليون كراون)، فرنسا (بالمليون فرنك)، ألمانيا (بالبليون مارك)، روسيا (بالمليون روبل)، المملكة المتحدة (بالمليون جنيه)، الأرجنتين (بالمليون بيزو ورقي)، أستراليا (بالمليون جنيه)، كندا (بالمليون دولار)، جنوب أفريقيا (بالمليون جنيه)، الولايات المتحدة (بالمليون دولار)، الهند (بالمليون روبية)، اليابان (بالمليون ين)، الصين (بالمليون دولار صيني)، الهند الصينية (بالمليون فرنك)، إندونيسيا (بالمليون غلدر)

المصدّر : Mitchell (1988, 1992, 2003a,b)؛ (ألمانيا)، Gatrell (2005) (روسيا)، Schulze (2005) (إمبراطورية النمسا-المجر).

وبالنظر إلى الأمر من هذا المنظور، يتضح أن حصار الحلفاء لألمانيا وحلفائها كان أكثر نجاحاً من حملة الغواصة الألمانية. على أن الجدول رقم (٨,١) يقدم القيم التجارية الاسمية فقط، وهي لا تفيد كثيراً في ظروف زمن الحرب التي يتوقع فيها أن ترتفع أسعار الاستيراد. على سبيل المثال، إذا قيست الواردات بالأطنان وليس بالجنيه الإسترليني، فإن مؤشر استيراد الغذاء البريطاني كان مئة في العام ١٩١٣، ثم انخفض إلى تسعة وثمانين في العام ١٩١٦، ثم إلى خمسة وسبعين في العام ١٩١٧، ثم إلى خمسة وستين في العام ١٩١٨[١١]. ومع ذلك، فثمة تناقض شديد بين الزيادة الثابتة في قيم الاستيراد البريطانية في أثناء الحرب والانفجار في الاستيراد الفرنسي من ناحية، والتراجع الحاد في الواردات الألمانية الاسمية من ناحية أخرى.

ثمة طريقة، وإن كانت منقوصة، لضبط تغير مستويات الأسعار في أثناء الحرب وهي قياس قيمة الواردات كنصيب من الناتج المحلي الإجمالي. لكن ذلك- لسوء الحظ- غير ممكن مع كل الدول، لكن البيانات البريطانية والفرنسية تؤكد أن هاتين الدولتين نجحتا في الحفاظ على مستويات استيراد عالية إلى حد معقول في أثناء الحرب. ففي بريطانيا، تراجع نصيب الاستيراد بدرجة طفيفة فقط من ٢٥.٩٪ في الأعوام ١٩١٠-١٩١٣ إلى ٢٣.٥٪ في الأعوام ١٩١٤-١٩١٨. فيما انهار نصيب التصدير من ٢٠.١٪ إلى ١٢.٩٪. وفي فرنسا، تراجع نصيب التصدير بالطريقة نفسها، من ١٣.٧٪ إلى ٨.٩٪، وارتفع نصيب الاستيراد كثيراً، من ١٦.٨٪ إلى ٢٨.٢٪[٢]. وقد مكّن هذا العجز التجاري البلدين من دعم مجهودهما الحربي، لكنهما احتاجا اقتراضاً كبيراً من الولايات المتحدة. وكانت الصورة مشابهة جداً في روسيا، حيث انخفضت صادراتها من بليون وخمسمئة وعشرين مليون روبل في العام ١٩١٣ إلى متوسط أربعمئة وواحد وثمانين مليون روبل فقط في الأعوام ١٩١٥-١٩١٧ (الجدول رقم ٨,١). وزادت وارداتها بشدة في العامين ١٩١٦-١٩١٧ (وهو الشيء نفسه الذي حدث في إمبراطورية النمسا- المجر)، وتدهور الحساب الجاري.

---

(٢) تعتمد الأنصبة التجارية هنا وفي الفقرات التالية على البيانات الأساسية لجونز وأوبستفيلد (Jones and Obstfeld, 2001)، وأكملناها في حال الضرورة ببيانات تجارية من ميتشيل (Mitchell, 1992, 1993, 1995).

وفي مقابل هذه التوازنات التجارية المتدهورة بين الدول المتحاربة الرئيسة، ارتفعت الصادرات في الاقتصادات الأوروبية المحايدة مثل السويد وفي "مناطق الاستيطان الحديث" وفي الدول الأخرى التي وفّرت للقوى الأوروبية المواد الغذائية و/أو الأولية. وكان توسع التصدير في أقوى حالاته في أمريكا الشمالية التي ارتفع فيها إنتاج الحبوب في سنوات الحرب لتلبية طلب الحلفاء. وصدّرت الولايات المتحدة أيضاً كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة والسلع الصناعية الأخرى. فارتفعت الصادرات الاسمية في الولايات المتحدة بنسبة ١٥٠٪ بين العامين ١٩١٣ و١٩١٧، وكانت الزيادة في كندا أكبر كثيراً: نحو ٢٥٠٪. وارتفع نصيب الصادرات الأمريكية من الناتج المحلي الإجمالي من ٦٪ في الأعوام ١٩١٠-١٩١٣ إلى ٨.٨٪ في الأعوام ١٩١٤-١٩١٨، وتضاعف النصيب الكندي من ١٤.٤٪ وهو مستوى مرتفع في ذاته إلى ٢٩.٢٪. ومع أن قيم الاستيراد الاسمية ارتفعت في أثناء الحرب بعد الانتكاسات الأولية، فقد حققت الدولتان فوائض تجارية كبيرة، كما يبيّن الجدول رقم (٨.١).

كانت الصورة أكثر اختلاطاً في أمريكا اللاتينية. فقد انخفضت القيمة الاسمية للصادرات في البداية في دول مثل تشيلي والبرازيل، لكنها تعافت سريعاً، وبحلول العام ١٩١٦ فاقت مستويات ما قبل الحرب في الأرجنتين وتشيلي وبيرو. وإجمالاً، فقد تحسنت دول مثل تشيلي كانت تنتج موادَّ ضرورية للمجهود الحربي مثل الحبوب واللحوم والنحاس، بدرجة أفضل من دول مثل البرازيل، كانت موادها التصديرية الرئيسة (مثل القهوة) تعتبر "غير أساسية". وانخفضت قيم الاستيراد الأمريكية اللاتينية بشدة في الأعوام الأولى من الحرب. على سبيل المثال، كان مستوى الاستيراد في العام ١٩١٥ نحو ٦٢٪ فقط من نظيره في العام ١٩١٣ في الأرجنتين، ونحو ٤٥٪ في البرازيل وتشيلي وبيرو. ونظراً لأن قيمة الصادرات تعافت بأكثر من قيمة الواردات، فإن الدول الأمريكية اللاتينية كانت تدير فوائض تجارية أيضاً في أثناء الحرب.

وفي آسيا، ازدادت صادرات اليابان الاسمية أكثر من ثلاثة أضعاف. وفي حين ارتفعت وارداتها كثيراً أيضاً، فإن الزيادة لم تكن في حجم زيادة الصادرات، ولذلك انتقلت تجارة البلاد من العجز إلى الفائض[١٢]. وأصبحت اليابان بوضوح أكثر انفتاحاً في

أثناء الحرب، فزاد نصيب وارداتها من الناتج المحلي الإجمالي من ١٣.٩٪ قبل الحرب إلى ١٤.٢٪ في أثنائها، وزاد نصيب صادراتها من ١٢.٨٪ إلى ١٧.٧٪. ومن بين الدول الآسيوية الأخرى، استقرت قيم الصادرات الاسمية في الهند، وارتفعت بعض الشيء في الصين وجنوب شرق آسيا. وفي الهند فقط، انخفضت الواردات كثيراً نتيجة لاعتماد شبه القارة فيما قبل الحرب على المملكة المتحدة في معظم وارداتها المصنعة. واستقرت المستويات التجارية الاسمية أيضاً في جنوب أفريقيا، وظلت ثابتة تقريباً في أستراليا، على الرغم من أن النمو الاقتصادي في استراليا تضمن تراجع الأنصبة التجارية.

كشف هذا المسح الموجز نتيجة مفاجئة نوعاً ما مؤداها أن معظم الدول لم تصبح أكثر انغلاقاً أمام التجارة في أثناء الحرب (وكانت ألمانيا أحد أبرز الاستثناءات لتلك القاعدة). بل أصبح بعض الدول أكثر انفتاحاً بوضوح، وبخاصة الولايات المتحدة واليابان. ومع ذلك فقد تعرضت أسواق السلع الدولية لانتكاسة شديدة في أثناء النزاع نتيجة لارتفاع تكاليف شحن السلع بين القارات بدرجة كبيرة. فيذكر شاه محمد ووليامسن أن أسعار الشحن الحقيقية ارتفعت ثلاثة أضعاف بين الأعوام ١٩١٠-١٩١٤ والأعوام ١٩١٥-١٩١٩، وقد ترك ذلك أثراً متوقعاً على الفجوات الدولية في أسعار السلع[١٣]. ولذلك اتسعت فجوة أسعار القطن بين ليفربول وبومباي التي كانت ٢٠٪ في العام ١٩١٣ إلى ١٠٢٪ في العام ١٩١٧، وفجوة أسعار القطن بين ليفربول ونيو أورلينز من ١٢٪ إلى ٤٣.٨٪، وفجوة أسعار الجوتة بين لندن وكلكتا من ٤.٤٪ إلى ١٠٦.٨٪، وفجوة أسعار بزر اللفت من ١٤٪ إلى ١٤٠٪، وفجوة أسعار بزر الكتان من ٢١.٨٪ إلى ٢١٦.٨٪، وفجوة أسعار بذرة القطن بين مدينة هول Hull البريطانية وبومباي من ٣٩.٩٪ إلى ٢٧٨٪، وفجوة أسعار الأرز بين لندن ورانغون من ٢٦.٥٪ إلى ٤٢٢.٥٪ وهي زيادة مذهلة حقاً[١٤].

وبالتزامن مع هذا التدهور الذي طال أسواق السلع في زمن الحرب، حدث تراجع في الحجم الإجمالي للتجارة العالمية، على الرغم من صعوبة توثيق ذلك لأن المؤشرات المتاحة للتجارة العالمية الإجمالية تسقط أعوام الحرب والأعوام التي تلتها مباشرة. يذكر مؤشر الأمم المتحدة غير المنشور[١٥] أن حجم التجارة العالمية في العام ١٩٢١ كان أقل بنسبة ٢٢٪ منه في العام ١٩١٣، ولم تتجاوز مستواها في العام ١٩١٣ إلا في العام ١٩٢٤ (بنحو

١.٧٪). لكن ماديسون كان أقل تشاؤماً، حيث تشير بياناته إلى أن مستويات التجارة العالمية كانت في العام ١٩٢٤ أعلى بنحو ٧.٤٪ منها في العام ١٩١٣[١٦].

وإجمالاً، يبدو أنه من الأحوط استنتاج أن حجم التجارة العالمية انخفض بشدة في أثناء النزاع، ولو بمقدار غير معلوم[٣]. وكما رأينا، فإن هذه التأثيرات الإجمالية تخفي مدى واسعاً من خبرات الدول الفردية (تماما كما كانت الحال في أثناء حروب الأعوام ١٧٩٢- ١٨١٥). وهذا التنوع مهم في فهم تطور التجارة والسياسة التجارية في فترة ما بين الحربين.

نتائج الحرب

أياً كان التأثير الفوري للحرب العالمية الأولى على التجارة الدولية، فإن تأثيرها كان كارثياً على المدى الطويل. فكما أكد مؤلفون كثيرون، فإنها غيّرت طبيعة السياسة الداخلية والدولية، وكذلك أبنية الاقتصادات الفردية على نحو كان من الصعب معه، إن لم يكن المستحيل، العودة إلى "الحالة السوية" لأواخر القرن التاسع عشر[٤]. وفي بعض الحالات، كانت هذه التغييرات استمراراً لاتجاهات كانت موجودة قبل النزاع، وكل ما فعلته الحرب هو أنها عجلت حركتها. وفي حالات أخرى، كانت الحرب بوضوح قوة دافعة خارجية غيّرت طبيعة الاقتصاد الدولي. ومسألة الاختيار بين هذين التشخيصين واعتماد صحة أحدهما مسألة حكم شخصي، لكن عموماً أثارت الحرب تغييرات أو عجلت بها، حتى أن تاريخ الاقتصاد الدولي على مدى الأعوام العشرين التالية يمكن تفسيره وحسب على أنه ناتج عن القوى التي أطلقتها الحرب العالمية الأولى[٥].

ومن المفيد أن نميّز بين نوعين من القوى الدافعة. أولاً، كما في حالة الحروب

---

(٣) باستخدام معادلات الجاذبية gravity equations، يقدّر كليك وتايلور (Click and Taylor, 2006) أن تراجع التجارة بين خصوم الحرب أدى إلى تراجع التجارة العالمية بنسبة تتراوح من ١٤٪ إلى ١٨٪، وأن هذا التأثير انخفض بالنسبة للدول المحايدة من ١٠٪ إلى ١٥٪.

(٤) إن الأدبيات أضخم من نلخصها هنا على نحو كاف. لكن من أهم الإسهامات المؤثرة في الموضوع Aldcroft (1977), Eichengreen (1992a,b), Feinstein et all. (1997), Hardach (1977), Kindleberger (1973), Lewis (1949), and Svennilson (1954).

(٥) تتبع روايتنا روايات معيارية مثل Eichengreen, 1992a ,b; Feinstein et al., 1997.

الإنجليزية-الفرنسية قبل قرن، كانت إعاقة التجارة تتضمن إزاحة في أنماط الإنتاج والتجارة التقليدية، كانت تترتب عليها نتائج متوقعة على توزيع الدخل وعلى طبيعة التكيف الاقتصادي فيما بعد الحرب وعلى الاقتصاد السياسي للسياسة التجارية. وكما كانت الحال فيما بعد العام ١٨١٥، فإن هذه النتائج كانت سلبية تماماً تقريباً على الاندماج الاقتصادي الدولي. ثانياً، كان للحرب نتائج جيوسياسية متنوعة، وعلى خلاف الحال إبان القرن التاسع عشر، لم توازن هذه النتائج التأثيرات السلبية المذكورة آنفاً للحرب، وذلك لأن معاهدة فرساي فشلت في وضع الأسس لنظام مستقر فيما بعد الحرب على نحو ما فعل مؤتمر فيينا من قبل.

حدثت ثلاثة أشكال من التكيف في الإنتاج في زمن الحرب كانت حاسمة للأحداث التالية. أولاً، وسع منتجو المواد الأولية غير الأوروبيين سعتهم التصديرية لتلبية الطلب الأوروبي في زمن الحرب، ونتيجة لذلك شهدت فترة ما بعد الحرب ضغطاً لأسفل على أسعار هذه السلع. ثانياً، توسعت الصناعات الأوروبية في أثناء الحرب لتلبية الطلب على المعدات ذات الصلة بالحرب. وحين عمّ السلام، وجدت هذه الصناعات نفسها تعاني فائضاً. ثالثاً، أعطت الحرب دفعة للتصنيع خارج أوروبا، تماماً كما فعلت الحروب الثورية والنابليونية الشيء نفسه مع التصنيع خارج بريطانيا.

وفي مجال الزراعة، يمكن تصوير المشكلات التي انبثقت من خلال خبرة قطاع الحبوب الحيوي، إذ انخفضت المساحة الهكتارية الأوروبية للقمح بشدة في أثناء الحرب، ليس فقط في الدول مستوْردة القمح التقليدية، بل أيضاً في الدول المصدّرة مثل المجر وبولندا وما عُرِف لاحقاً باسم اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية[١٧]. ففي ألمانيا، انخفض ناتج الحبوب إلى النصف بين العامين ١٩١٣ و١٩١٧، وكان الانخفاض أكبر في فرنسا[١٨]. لكن هذا الانخفاض قابلته زيادة قدرها ١٥٪ في المساحة الهكتارية خارج أوروبا. وارتفعت قيمة صادرات القمح وطحين القمح من الولايات المتحدة أكثر من ثلاثة أضعاف بين العامين ١٩١٣ و١٩١٨[١٩]، بينما كانت المساحة الهكتارية للقمح في كندا أعلى بنسبة ٧٤٪ في العام ١٩١٩ عما كانت عليه في العام

١٩١٣[٢٠][٦]. وفي هذه الأثناء، ارتفع إنتاج الحبوب في نصف الكرة الأرضية الجنوبي أيضاً، من متوسط ١٤.٧ مليون طن سنوياً قبل الحرب إلى نحو سبعة عشر مليون طن في الأعوام ١٩١٤-١٩١٧ (باستثناء العام ١٩١٦ الذي أدى فيه الحصاد السيء إلى خفض مستويات الإنتاج حول العالم). واستجابة العرض في زمن الحرب على هذا النحو كان من شأنها أن تنتج على مر الوقت نتوءاً في العرض، ضغط على أسواق الحبوب العالمية على مدار العقد التالي للحرب. وحدث انهيار في المساحة الهكتارية السوفيتية بسبب الفوضى الناتجة عن الثورة الروسية في العام ١٩١٧، ما ساعد في منع العرض الزائد من أن يمثل مشكلة بعد الحرب مباشرة، وساعد أيضاً في زيادة الطلب على العرض الخارجي. ففي أستراليا على سبيل المثال، زادت المساحة الهكتارية للقمح من ٨.٩ مليون في الأعوام ١٩١٩-١٩٢٤ إلى ١١.٩٧ مليون في الأعوام ١٩٢٤-١٩٢٩ (مقارنة بنحو ٧.٦ مليون في الأعوام ١٩٠٩-١٩١٤)، في حين زادت المساحة الهكتارية من ١٦.٠٢ مليون إلى ١٩.٩٤ مليون في الأرجنتين[٢١]. ومع التعافي التدريجي للمساحة الهكتارية للقمح في الاتحاد السوفيتي وأوروبا وعدم حدوث انخفاض موازٍ في العرض في الخارج، كان حتمياً أن تُضغَط الأسعار لأسفل إبان العقد التالي للحرب. وقد أصبح ذلك مصدراً رئيساً للتوترات التجارية بعد الحرب[٢٢].

لم يقتصر هذا النمط على الحبوب، فقد ارتفعت صادرات اللحوم الأرجنتينية- مثلاً- بنسبة أكثر من ٧٥٪ بين العامين ١٩١٣ و١٩١٨، فيما ارتفعت صادرات اللحوم الأمريكية عشرة أضعاف[٢٣]. وفي هذه الأثناء، حققت صناعات السكر الجاوية والكوبية نمواً سريعاً في زمن الحرب مع انخفاض الإنتاج الأوروبي بنسبة الثلثين[٢٤]. وواصلت المساحة الهكتارية غير الأوروبية للسكر التوسع بعد الحرب، حتى مع استعادة الإمدادات الأوروبية، وقد أدى ذلك إلى جانب التحسن في عملية المعالجة إلى حدوث عرض زائد في أواخر العشرينيات[٢٥].

---

(٦) متوفر على الموقع www.statcan.ca/bsolc/english/hsolc?catno=ll-516-X

ثانياً، توسعت الصناعات الثقيلة بالدول المتحاربة في أثناء الحرب لخدمة المجهود الحربي. على سبيل المثال، ارتفع ناتج الصلب البريطاني من ٧.٧ مليون طن في العام ١٩١٣ إلى ٩.٥ مليون طن في العام ١٩١٨، وارتفع إنتاج الطائرات من مئتين وخمس وأربعين طائرة في العام ١٩١٤ إلى اثنتين وثلاثين ألفاً وثماني عشرة طائرة في العام ١٩١٨[٢٦]. وحدث شيء مماثل تماماً في ألمانيا، حيث تراجع إنتاج المنسوجات بنحو ٨٠٪ بين العامين ١٩١٣ و١٩١٧، فيما ارتفع الإنتاج المعدني غير الحديدي بنسبة أعلى من ٥٠٪[٢٧]. ونتيجة لذلك، وجدت عدة صناعات أوروبية ثقيلة، مثل بناء السفن والحديد والصلب والصناعات الهندسية، نفسها تواجه فوائض بعد الحرب، وبخاصة بعد أن استعيض عن المصانع التي كانت قد أتلفت في أثناء الحرب أو جُدِّدت (مثل مصانع الصلب في بلجيكا وفرنسا المحتلتين). وكانت طاقة صناعة الحديد والصلب الأوروبية أعلى بنسبة الثلث أو النصف تقريباً في العام ١٩٢٧ منها في العام ١٩١٣، على الرغم من أن الناتج لم يزد عن مستواه في العام ١٩١٣[٢٨]. وشهدت الحرب أيضاً مضاعفة طاقة بناء السفن بالعالم، ومع بداية العشرينات كان عدد السفن يكفي لبقية العقد[٢٩].

ثالثاً، ونظراً لأن أوروبا كانت مصدّراً صافياً للسلع الصناعية، فإن تراجع الصادرات الأوروبية الموثق في الجدول رقم (٨.١) تُرْجِم إلى انخفاض في عرض السلع الاستهلاكية المصنعة بالأسواق العالمية، ما أعطى فرصاً للدول الأخرى لبدء إحلال الواردات أو (في حالة أكثر الدول تقدماً مثل اليابان والولايات المتحدة) توسيع صادراتها من السلع المصنعة.

في آسيا، ارتفع الناتج الصناعي الياباني بنسبة أكثر من النصف، وتوسعت قاعدتها الصناعية في مجالات مثل المواد الكيماوية والصناعات الهندسة والحديد والصلب. وطورت الشركات اليابانية أسواقاً جديدة في أستراليا والهند وجنوب شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وازداد نصيبها من سوق الاستيراد الصيني من ٢٠٪ إلى ٣٦٪ بين العامين ١٩١٣ و١٩١٩، وارتفع نصيبها من سوق استيراد الأقمشة القطنية الهندية من أقل من ١٪ في العام ١٩١٣ إلى ٢١٪ في العام ١٩١٨.

وقد جاء ذلك على حساب المملكة المتحدة التي انخفض نصيبها في الواردات الصينية من ١٦.٥٪ إلى ٩.٥٪ وانخفض نصيبها من سوق واردات القطن الهندي من ٩٧٪ إلى ٧٧٪[٣٠]. وفي هذه الأثناء، وعلى الرغم من الفوضى السياسية في الصين التي انهارت فيها سلالة مانشو في العام ١٩١١، استمرت الصناعة تتقدم بخطى سريعة، فازداد إنتاج الغزول القطنية بنحو ١٥٠٪ بين العامين ١٩١٤ و١٩٢٠، وإنتاج الحديد الخام بنحو ١٦٥٪، وإنتاج الفحم بنحو ٧٧٪، وارتفع المؤشر العام للناتج الصناعي إلى الضعف[٣١]. وفي الهند، استفادت صناعة القطن من التراجع في الواردات (انخفضت واردات الأقمشة القطنية من أكثر من ثلاثة ملايين ياردة في العام ١٩١٣ إلى مليون ونصف المليون ياردة فقط في العام ١٩١٧ ثم إلى أقل من مليون ياردة في العام ١٩١٨). ونتيجة لذلك رفعت المصانع الهندية نصيبها من السوق المحلي، وأخذت المصانع الحديثة تزيد نصيبها من الإنتاج المحلي. ففي أثناء الحرب، أخذ المنافسون اليابانيون والهنود يزيحون المنتجين البريطانيين في هذا السوق المهم. وتوسعت صناعة الحديد والصلب أيضاً استجابة للانهيار في الواردات، حيث ضاعفت شركة تاتا للحديد والصلب Tata Iron and Steel Company قوتها العاملة بين العامين ١٩١٣-١٩١٤ والعامين ١٩١٨-١٩١٩. وفي هذه الأثناء، شهدت مصانع الجوتة زيادة كبيرة في الصادرات نتيجة للطلب العسكري الأوروبي (من أجل أجولة الرمل مثلا)[٣٢]. وتذكر عصبة الأمم أن الناتج الصناعي الإجمالي كان في العام ١٩٢٠ أعلى بنحو ١٨٪ منه في العام ١٩١٣[٣٣].

أعطت الحرب دفعة كبيرة للنشاط الصناعي في أمريكا الشمالية. ففي الولايات المتحدة، ارتفع الناتج الصناعي بنحو النصف بين العامين ١٩١٤ و١٩١٩[٣٤]، في حين تضاعف الناتج الصناعي الكندي تقريباً بين العامين ١٩١٥ و١٩١٩[٣٥]. وفي هذه الأثناء ازداد الناتج الصناعي والعمل بالصناعة في جنوب أفريقيا ثلاثة أضعاف، وكان ذلك بمثابة الأساس للتصنيع السريع للبلاد فيما بين الحربين[٣٦].

غير أن الصورة أكثر اختلاطاً في أمريكا اللاتينية. ففي الأرجنتين، كان الناتج الصناعي والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي أدنى قليلاً في العام ١٩١٨ منه في العام

١٩١٣، في تناقض شديد مع نمط النمو السريع قبل الحرب. نتج ذلك جزئياً عن التراجع في استيراد المعدات الإنتاجية وغيرها من المدخلات الأساسية الأخرى، وهو الشيء الذي فرض نفسه كمشكلة في أماكن أخرى بالقارة[٣٧](٧). وبالمثل، كان النمو الصناعي الإجمالي في المكسيك ضئيلاً أو منعدماً تماماً بين العامين ١٩١٤ و١٩١٨[٣٨]. وعلى الجانب الآخر، يوضح أحد المؤشرات أن الناتج الصناعي البرازيلي ازداد أكثر من الضعف بين العامين ١٩١٤ و١٩١٨[٣٩]، مع أن ليف Leff أكثر تشاؤماً[٤٠]. ويذكر ألدكروفت Aldcroft أن الحرب دفعت التصنيع قدماً في تشيلي وأورغواي[٤١]، وازداد إنتاج المنسوجات في عدة دول وظهر عدد من الصناعات الأخرى عبر القارة، مثل تجميع السيارات في الأرجنتين في العام ١٩١٦[٤٢]. على أن الصناعات التي ازدهرت، مثل صناعات الألبان والصوف والجلد الأرجنتينية، كانت صناعات تعتمد على مواد أولية محلية، وليس صناعات حلت محل السلع الأوروبية غير المتوفرة[٤٣]. وكانت الصناعات النابعة من سياسة إحلال الواردات في معظمها غير تنافسية في مقابل مثيلاتها الأوروبية المنافسة، ولذلك واجهت صعوبات بعد انتهاء الحرب[٤٤].

ومع الوقت، فرض هذا الفشل ضغوطاً إضافية على الحكومات الأمريكية اللاتينية لمواصلة سياسات الحماية الصناعية التي اتبعتها قبل الحرب. وهكذا أنتجت حضانة "أطفال الحرب" مطالب بالحماية الصناعية فيما بعد الحرب، ليس في دول مثل الأرجنتين وحسب، بل أيضاً في الهند وأستراليا[٤٥]. فقد استفادت صناعة القطن الهندية من زيادة الحماية في أثناء الحرب، حيث ارتفعت التعريفات الجمركية من ٣.٥٪ إلى ٧.٥٪ في العام ١٩١٧[٤٦]. كما أن زيادة المنافسة الخارجية وتراجع أسواق التصدير دفعا الأوروبيين دفعاً إلى الحماية في الأعوام التالية، لأن الأسواق في آسيا أو أمريكا اللاتينية التي فُقِدت في أثناء الحرب تعذر استعادتها لاحقاً، وهذا مثال آخر للاعتماد على المسار في أنماط التجارة الذي قابلناه في الفصل السادس. وفي حين شكّلت أوروبا

(٧) تعتمد بيانات الناتج المحلي الإجمالي والناتج الصناعي على السلاسل الواردة في della Paoleni et al., 2003.

٤٠.٨٪ من الناتج الصناعي العالمي في العام ١٩١٣، انخفض ذلك النصيب إلى ٣٥.٤٪ في العام ١٩٢٨[٤٧].

ضمنت هذه الاتجاهات جميعها، كما كانت الحال في العام ١٨١٥، عدم إلحاق أضرار كبيرة بأصحاب المصالح الزراعية والصناعية حول العالم، الذين كانوا يبحثون عن الحماية بعد انتهاء الحرب. لكن الحرب كانت لها أيضاً تأثيرات أوسع على النظام. فأولاً، وكما أكد باري أيكنغرين Barry Eichengreen وآخرون، أحدثت الحرب تحولاً في طبيعة السياسة الأوروبية الداخلية، حيث انتشرت الحقوق الدستورية إلى دول كثيرة، وحدث صعود كبير في قوة الأحزاب الاشتراكية[٤٨]. فاشتد عود اتحادات العمال، وأصبحت الإضرابات أكثر تواتراً، وفي دول مثل بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا غدت الحكومة المستقرة أصعب منالاً بفعل التمثيل النسبي. وقد ترك ذلك آثاراً كثيرة على صنع السياسات فيما بعد الحرب. فأصبحت البطالة أكثر كلفة سياسياً، ما أضعف قدرة الحكومات على اتباع سياسات انكماشية في الدول التي كانت في حاجة إلى تلك السياسات للالتزام بقاعدة الذهب. ومع اشتداد الحركة النقابية، أصبحت أسواق العمالة أكثر تصلباً، وفي الوقت عينه كانت زيادة حجم الشركات والتدخل الحكومي المتزايد، وفي بعض الدول التحرك نحو أسواق أقل المنتجات تنافسية، تعني جميعها أن أسواق السلع تصبح أقل مرونة هي الأخرى. ويرى فينشتاين وآخرون أن هذه التغييرات كانت تسير نحو اقتصادات أقل مرونة، في وقت كانت إعادة الهيكلة فيه ضرورية، وهو ما يعني أن البطالة ستكون مشكلة دائمة بعد الحرب، وستسهم بدورها في جعل تحرير التجارة أكثر صعوبة[٤٩].

ثانياً، تركت الحرب ميراثاً من ديون الحرب بين الحلفاء، بلغت نحو ٢٦.٥ بليون دولار، كانت في معظمها ديون للولايات المتحدة وبريطانيا، وكانت فرنسا المدين الأكبر. وفي العام ١٩٢١، فرضت لجنة تعويضات الحرب فاتورة تعويضات قدرها ثلاثة وثلاثون بليون دولار على ألمانيا، كانت في معظمها لصالح بريطانيا وفرنسا[٥٠]. وقد أدت هذه الادعاءات المالية إلى توترات بين الحلفاء وألمانيا، كان من أمثلتها احتلال بلجيكا وفرنسا لحوض الرور Ruhr الألماني في العام ١٩٢٣، وأدت أيضاً إلى نزاعات

بين الولايات المتحدة وحلفائها السابقين، حيث أصرت الأولى على أن تسترد ديونها كاملة. ونتيجة لذلك غدا نوع التعاون الدولي الذي ميّز علاقات ما قبل الحرب بين البنوك المركزية للدول الكبرى أصعب كثيراً في استعادته[٥١]، وكما سنرى لاحقاً، فإن هذه التوترات ستترك أيضاً آثاراً جيوسياسية أوسع على العالم.

ثالثاً، ونتيجة لهذه التغييرات السياسية على المستويين المحلي والدولي، كانت محاولات حكومات ما بين الحربين العودة إلى قاعدة الذهب التي ميزت فترة ما قبل العام ١٩١٤، محفوفة بالصعوبات. وبمجرد أن حلّ الكساد الكبير تخلت الدول عن هذه المحاولات (على الرغم من أن الكتلة الذهبية المتمركزة حول فرنسا استمرت حتى العام ١٩٣٦، ما حمّلها تكلفة كبيرة). ورأى مراقبون معاصرون مثل راجنار نورسك Ragnar Nurske أن انهيار قاعدة الذهب وعدم استقرار العملة كانا كارثة عجلت بتفكك الاقتصاد الدولي[٥٢]. وقد رأينا في الفصل السابع أدلة على أن أسعار الصرف المستقرة كانت بالفعل عاملاً مهماً في نمو التجارة العالمية في أواخر القرن التاسع عشر، ويوضح المصدر نفسه بمنهجية القياس الاقتصادي أن انهيار قاعدة الذهب إبان العقد الرابع من القرن العشرين أدى إلى خفض مستويات التجارة العالمية[٥٣].

رابعاً، أدت الحرب بطريقة مباشرة إلى تشكُّل دول قومية جديدة في أوروبا[٥٤]، وهو الأمر الذي ترتبت عليه نتائج بعيدة المدى. فخلفت الإمبراطورية الهابسبرغية ست دول (تشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا ويوغسلافيا والنمسا والمجر)، وخرجت أربع دول مستقلة مما كان يسمى الإمبراطورية الروسية (إستونيا وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا)، وفي العام ١٩٢٢، اعترفت لندن باستقلال دولة أيرلندا الحرة التي أصبحت لاحقاً جمهورية أيرلندا. وفي بعض الحالات، كان تشكُّل دول جديدة يؤدي إلى الاندماج الاقتصادي، كما في حالة بولندا التي اتحدت مع مناطق كانت تخضع في السابق للسيطرة البروسية أو النمساوية أو الروسية[٥٥]. وفي حالات أخرى، اتبعت الدول حديثة الاستقلال سياسات تجارية ليبرالية، من أبرزها دولة أيرلندا الحرة التي ظلت على مدار العقد الثالث من القرن العشرين تتبنى إستراتيجية منفتحة على الخارج كانت تقوم على الصادرات الزراعية التي ميّزت التطور الأيرلندي منذ مجاعة العقد الخامس

من القرن التاسع عشر. وفي أغلب الأحيان، اِستُخدِم الاستقلال التشريعي لمتابعة أهداف اقتصادية قومية. وفي حين يتحدث القادة القوميون اليوم في مناطق مثل اسكتلندا وكيبك عن مستقبل ينعم بحرية التجارة[٥٦]، كان الاستقلال في أوائل القرن العشرين مُكْلِفاً من الناحية الاقتصادية، حيث انطوى غالباً على تبني سياسات حمائية[٥٧]. ويضيف برودبيري وهاريسن أنه حتى لو لم تكن تلك الدول الجديدة تضمر نوايا حمائية في البداية، فإن عالم ما بين الحربين بانزلاقه عموماً إلى الحماية كان من شأنه أن يضع عوائق إضافية أمام التجارة داخل ما كان في السابق اتحادات جمركية امبريالية ضخمة[٥٨]. علاوة على أن الحدود الجديدة فصلت في الغالب صناعات تكاملية، ما أدى إلى انهيار تقسيم العمل التقليدي بين المناطق. على سبيل المثال، احتفظت المجر بنحو نصف صناعتها فيما قبل الحرب، فيما فقدت أكثر من ٨٠٪ من الغابات وخام الحديد والقوة المائية والملح والنحاس[٥٩]. وبالمثل:

> بقيت للنمسا مصانع غزل ومصانع تشطيب كافية، فيما لم يبق لها غير بضعة أنوال. وفي الوقت نفسه، وفرت تشيكوسلوفاكيا التي انفصلت بمصانع النسيج الواقعة على أراضيها، الحماية لصناعة الغزل الوليدة بها، وقطعت بذلك المنفذ الطبيعي للغزول النمساوية. وفقدت مدابغ النمسا الشهيرة مصادر الجلود ومواد الدباغة، كما فقدت مصانع الحديد الألبية بالنمسا الفحم الذي كانت تعتمد عليه، حيث ذهب نصف حقول الفحم القديمة إلى تشيكوسلوفاكيا وبولندا. وضمت تشيكوسلوفاكيا نسبة كبيرة من الصناعات النمساوية القديمة، لكنها افتقرت إلى عدد السكان الكافي لامتصاص منتجاتها.... وتدهورت الصناعات في سلوفاكيا بسبب انقطاع الامتيازات والدعم الذي كانت تتلقاه من بودابست(٨).

ثمة ميراث خامس للحرب الكبرى تمثل في الثورة الشيوعية في روسيا في العام ١٩١٧ التي مهدت الطريق للتراجع الروسي النهائي إلى الاكتفاء الذاتي الفعلي. فمنذ وقت مبكر، تحديداً شهر أبريل ١٩١٨، أسس السوفييت احتكاراً للتجارة الخارجية قامت على إدارته في النهاية شركات مملوكة للدولة، كانت كل شركة منها مسؤولة عن

---

(٨) Milrany (1936, pp. 172-73) نقلاً عن Lewis (1949, p. 21).

التجارة في عدد من المنتجات. كان ذلك أمراً ضرورياً في ضوء منطق النظام الاقتصادي الشيوعي، لأنه لولا ذلك تتسبب موازنة أسعار الصرف في تبديد محاولات المخططين المركزيين لتثبيت الأسعار النسبية، إذا لم تأخذ قوى السوق العالمي في الحسبان. وتراجعت صادرات روسيا من بليون وخمسمئة وعشرين مليون روبل في العام ١٩١٣ إلى مليون روبل في العام ١٩٢٠، وحتى بعد نهاية الحرب الأهلية، ظل ارتباط روسيا ببقية العالم معدوماً تقريباً. وانخفض نصيبها من التجارة العالمية في العام ١٩٢٦ إلى ١.٢٪، أي أقل من ثلث ما كان عليه في العام ١٩١٤، وكانت هذه التجارة تنتج بالدرجة الأولى عن حاجة الاتحاد السوفيتي إلى السلع الإنتاجية لكي يتمكن من إطلاق عملية التصنيع. وهذا الانكفاء على الداخل قدر له أن يدوم طويلاً، وتحديداً حتى انهيار الشيوعية في التسعينات، الذي شرعت روسيا بعده في الدخول مجدداً في الاقتصاد الدولي (الفصل التاسع). وكانت بولندا أكثر الدول تأثراً بهذا الانكفاء السوفيتي، لأنها كانت تصدّر كثيراً من السلع المصنعة إلى روسيا قبل الحرب، ثم انقطع ذلك بعد الحرب[٦٠]. وإجمالاً، فقد كان للتجربة السوفيتية نتائج سياسية واسعة النطاق وبعيدة المدى في كافة أنحاء العالم، كما سنرى في الفصل التاسع.

سادساً وأخيراً، لم يعد المؤرخون يقبلون الحجة القائلة إن النزاع ومعاهدة فرساي التي تلته وضعا العالم على طريق حرب حتمية، ومع ذلك فإن الحرب العالمية الأولى أسهمت في خلق الشروط التي أدت إلى حرب عالمية أخرى بعد عقدين[٦١]. على سبيل المثال، كان استقلال دول البلطيق وبولندا واحتلال بولندا لأقاليم كانت في السابق ملكاً لألمانيا وروسيا أمراً يمكن أن تقبله القوى المهزومة في أعقاب الحرب (مع أن الأمر احتاج في حالة روسيا إلى حرب فاشلة مع بولندا حتى تعترف الدولتان بالوضع الراهن الجديد)، لكن هذا الوضع لم يُقبَل تماماً. فألمانيا التي ظلت قوة كبيرة وخطرة فعلاً، استاءت من خسائرها الإقليمية، ومن إلزامها بدفع تعويضات، ومن إدانتها بأنها الطرف المذنب، فضلاً عما انطوى عليه ذلك من أنها خسرت الحرب، وهو الأمر الذي كان الرأي العام الألماني يرفض تقبله[٦٢]. ولذلك سرعان ما تمكن سياسي مثل هتلر من الشروع في تغذية مشاعر الاستياء والرغبة في

الانتقام. وكان وقوع روسيا في أيدي الشيوعيين يعني صعوبة التنسيق بين فرنسا وبريطانيا وروسيا لمنع التوسع الألماني، وعزز أيضاً مشاعر الضعف الياباني في شرق آسيا. وقرار فيرساي بترك شبه جزيرة شانتونغ مسقط رأس كونفوشيوس لليابان أثار الغضب وخيبة الأمل في غرب الصين، وعلى الرغم من قرار اليابان اللاحق بإعادة شبه الجزيرة إلى الصين، فإن الحادثة أثارت ارتياباً واسعاً في اليابان لدى بريطانيا والولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه، أدى فشل اليابان في إدخال تعديل خاص بالمساواة العرقية على ميثاق عصبة الأمم إلى إطلاق سياساتها التالية المعادية للغرب[٦٣]، كما "أثبتت الحرب الكبرى" في نظر كثير من الضباط بالجيش الإمبراطوري الياباني أن "الاكتفاء الذاتي الاقتصادي كان ضرورياً لضمان النصر في أي نزاع مستقبلي. وبالنسبة لليابان التي كانت فقيرة في الموارد، كان ذلك يعني أن الدولة إذا أرادت أن تصمد في صدام مستقبلي مع القوى العظمى وتنجو منه فلا بد أن تمتلك إمبراطورية أكبر لتوفر لها قدراً أكبر من الاكتفاء الذاتي"[٦٤]. وأخيراً، وكما سنرى، فإن القوى الاقتصادية التي ساعدت الحرب في إطلاقها لعبت هي عينها دوراً قوياً في تشجيع النزعة العسكرية في ألمانيا واليابان، وفي الحيلولة دون الرد الكافي على ذلك التهديد.

السياسة التجارية بين الحربين(٩)

ليس غريباً- إذن- أن نهاية الحرب لم تستتبع نهاية الحماية، مع أن عصبة الأمم المؤسسة حديثاً كان من بين وظائفها العمل على استعادة البيئة التجارية الدولية الليبرالية ودعم استمرارها. لقد أشرنا في مواضع سابقة إلى قانون الصناعات الأساسية البريطاني للعام ١٩١٩ وقانون حماية الصناعات البريطاني للعام ١٩٢١، ثم أصدرت المملكة المتحدة أيضاً تشريعاً ضد الإغراق في العام ١٩٢١، وكان الحد الأدنى والأقصى لمعدلات التعريفة في فرنسا في العام ١٩١٨ أربعة أضعاف نظيره قبل

(٩) يوجد تلخيص رائع للسياسات التجارية بين الحربين في League of Nations, 1942; Kindleberger, 1989; James, 2001 التي يعتمد عليها هذا القسم.

الحرب[٦٥]. والأهم من ذلك أن القيود الكمية على التجارة التي طبقت في أثناء الحرب ظلت نافذة المفعول في أوروبا الوسطى وجنوب شرق أوروبا التي اتسمت التجارة فيها في بادئ الأمر بالمقايضة بين الحكومات، ولاحقاً بنظم تراخيص الاستيراد، وبقيود العملة، وباحتكار التجارة لحساب الدولة. نتج ذلك بالدرجة الأولى عن نقص المواد الغذائية والمواد الأولية ومشكلات العملة التي واجهتها الحكومات الجديدة، ومع أن المجموعة الدولية اتفقت في بروكسل ببلجيكا في العام ١٩٢٠ وفي بورتوروز Portorose بإيطاليا في العام ١٩٢١ على رفع تلك القيود، فإن هذه الاتفاقيات لم تنفذ (حتى إن بروتوكول بورتوروز لم يصادق عليه أي من الدول الموقّعة). وبعد هذا الفشل، جاء مؤتمر جنوى للعام ١٩٢٢ الذي دعا إلى الإزالة التدريجية للقيود الكمية، والاستعاضة عنها بالتعريفات الجمركية، واستئناف المعاهدات التجارية القائمة على مبدأ عدم التمييز، لكنه لم يحقق نجاحاً كبيراً. ألغت ألمانيا نظام التراخيص في العام ١٩٢٥، لكن بولندا أعادت منع الاستيراد في العام نفسه. وتلت ذلك سلسلة من المؤتمرات نظمتها عصبة الأمم في الأعوام ١٩٢٧-١٩٢٩ كان هدفها الصريح هو إلغاء هذه القيود، لكن نجاحها كان محدوداً. وأصبحت الإعلانات الفارغة من المضمون من جانب هذه التجمعات سمة للدبلوماسية الاقتصادية فيما بين الحربين. وقد اعترفت عصبة الأمم بأسى وهي تتذكر فترة ما بين الحربين بالتناقض الكامن في توصية "المؤتمرات الدولية بالإجماع باتباع سياسات تستهدف تحقيق شروط 'أكثر حرية ومساواة للتجارة'، وإعلان الغالبية العظمى من الحكومات مراراً وتكراراً نيتها الالتزام بهذه السياسات، ومع ذلك كانت هذه الفترة لا نظير لها في التاريخ من حيث الحواجز التي رُفِعت في وجه التجارة أو من حيث عمومية التمييز الذي مورِس"[٦٦]. ولم يخرج أحد من المعلقين عن هذا التقييم السلبي إلا قليلين ،إن وجدوا .

في هذه الأثناء، وكما يوضح الجدول رقم (٨,٢) كانت التعريفات الجمركية المرتفعة مشكلة في كثير من الدول الأوروبية. والبيانات الواردة في الجدول مأخوذة من مصدرين مختلفين، هما عصبة الأمم وليبمان[٦٧]، يستخدمان طرقاً مختلفة ويشيران من حين لآخر إلى اتجاهات مختلفة لفئات سلع معينة في الدول الفردية. وعلى أية حال، فإنه

مع حلول منتصف العقد الثالث من القرن العشرين كانت التعريفات الجمركية أعلى يقيناً مما كانت عليه في العام ١٩١٣ في بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا وألمانيا والمجر وإيطاليا ورومانيا وإسبانيا وسويسرا ويوغسلافيا[١٠].

الجدول رقم (٨,٢). التعريفات الجمركية إبان الفترة ١٩١٣-١٩٣١ (بحسب القيمة).

	(أ) مؤشرات عصبة الأمم			
	السلع المصنعة		كل السلع	
	١٩١٣	١٩٢٥	١٩١٣	١٩٢٥
الأرجنتين	٢٨	٢٩	٢٦	٢٦
أستراليا	١٦	٢٧	١٧	٢٥
النمسا	١٨	١٦	١٨	١٢
بلجيكا	٩	١٥	٦	٨
كندا	٢٦	٢٣	١٨	١٦
تشيكوسلوفاكيا	١٨	٢٧	١٨	١٩
الدنمرك	١٤	١٠	٩	٦
فرنسا	٢٠	٢١	١٨	١٢
ألمانيا	١٣	٢٠	١٢	١٢
المجر	١٨	٢٧	١٨	٢٣
الهند	٤	١٦	٤	١٤
إيطاليا	١٨	٢٢	١٧	١٧
هولندا	٤	٦	٣	٤
بولندا	غ م	٣٢	غ م	٢٣
إسبانيا	٤١	٤١	٣٣	٤٤
السويد	٢٠	١٦	١٦	١٣
سويسرا	٩	١٤	٧	١١
يوغسلافيا	غ م	٢٣	غ م	٢٣
المملكة المتحدة	غ م	٥	غ م	٤
الولايات المتحدة	٤٤ (٢٥)	٣٧	٣٣ (١٧)	٢٩

(١٠) تُقارَن تشيكوسلوفاكيا هنا بإمبراطورية النمسا- المجر قبل الحرب، وتقارن يوغوسلافيا بصربيا.

تابع الجدول رقم (٨,٢).

	(ب) مؤشرات ليبمان								
	المواد الغذائية			السلع نصف المصنعة			السلع المصنعة		
	١٩١٣	١٩٢٧	١٩٣١	١٩١٣	١٩٢٧	١٩٣١	١٩١٣	١٩٢٧	١٩٣١
النمسا	٢٩.١	١٦.٥	٥٩.٥	٢٠	١٥.٢	٢٠.٧	١٩.٣	٢١	٢٧.٧
بلجيكا	٢٥.٥	١١.٨	٢٣.٧	٧.٦	١٠.٥	١٥.٥	٩.٥	١١.٦	١٣
بلغاريا	٢٤.٧	٧٩	١٣٣	٢٤.٢	٤٩.٥	٦٥	١٩.٥	٧٥	٩٠
تشيكوسلوفاكيا	٢٩.١	٣٦.٣	٨٤	٢٠	٢١.٧	٢٩.٥	١٩.٣	٣٥.٨	٣٦.٥
فنلندا	٤٩	٥٧.٥	١٠٢	١٨.٨	٢٠.٢	٢٠	٣٧.٦	١٧.٨	٢٢.٧
فرنسا	٢٩.٢	١٩.١	٥٣	٢٥.٣	٢٤.٣	٣١.٨	١٦.٣	٢٥.٨	٢٩
ألمانيا	٢١.٨	٢٧.٤	٨٢.٥	١٥.٣	١٤.٥	٢٣.٤	١٠	١٩	١٨.٣
المجر	٢٩.١	٣١.٥	٦٠	٢٠	٢٦.٥	٣٢.٥	١٩.٣	٣١.٨	٤٢.٦
إيطاليا	٢٢	٢٤.٥	٦٦	٢٥	٢٨.٦	٤٩.٥	١٤.٦	٢٨.٣	٤١.٨
بولندا	٦٩.٤	٧٢	١١٠	٦٣.٥	٣٣.٢	٤٠	٨٥	٥٥.٦	٥٢
رومانيا	٣٤.٧	٤٥.٦	٨٧.٥	٣٠	٣٢.٦	٤٦.٣	٢٥.٥	٤٨.٥	٥٥
إسبانيا	٤١.٥	٤٥.٢	٨٠.٥	٢٦	٣٩.٢	٤٩.٥	٤٢.٥	٦٢.٧	٧٥.٥
السويد	٢٤.٢	٢١.٥	٣٩	٢٥.٣	١٨	١٨	٢٤.٥	٢٠.٨	٢٣.٥
سويسرا	١٤.٧	٢١.٥	٤٢.٢	٧.٣	١١.٥	١٥.٢	٩.٣	١٧.٦	٢٢
يوغسلافيا	٣١.٦	٤٣.٧	٧٥	١٧.٢	٢٤.٧	٣٠.٥	١٨	٢٨	٣٢.٨

ملحوظات:

(أ) أرقام العام ١٩١٣ للنمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر تشير إلى إمبراطورية النمسا- المجر. والأرقام الموضوعة بين قوسين للولايات المتحدة في (أ) تشير إلى العام ١٩١٤.

غ م = غير متوفر.

(ب) أرقام العام ١٩١٣ للنمسا وتشيكوسلوفاكيا والمجر تشير إلى إمبراطورية النمسا- المجر، وأرقام العام ١٩١٣ لبولندا في (ب) تشير إلى روسيا، وأرقام العام ١٩١٣ ليوغسلافيا في (ب) تشير إلى صربيا.

المصدّر: (أ) League of Nations (1927, p. 15, Method Bl)، (ب) Liepmann (1938, p. 413)

كانت الحماية في صعود خارج أوروبا أيضاً. وقد حدث ذلك جزئياً استجابة للأحوال الاقتصادية القلقة بعد ازدهار العامين ١٩١٩-١٩٢٠ والركود التالي في العامين ١٩٢٠-١٩٢١. ونتج جزئياً أيضاً عن استعادة الدول الآسيوية المختلفة السلطة على تطبيق سياساتها التجارية بالطرق التي يرون أنها في صالحهم. ولذلك صدر في

اليابان تشريع مضاد للإغراق في العام ١٩٢٠، وكذلك في أستراليا ونيوزيلندا والولايات المتحدة في العام ١٩٢١. وفي الهند، رُفِعت التعريفات الجمركية من أجل الدخل بعد الحرب، وأدت توصية اللجنة المالية الهندية للعام ١٩٢٢ بأن تضع الحكومة نظام "حماية تمييزياً " إلى وضع تعريفات حمائية في قطاعات رئيسة مثل الحديد والصلب والمنسوجات القطنية والسكر[٦٨]. ووفقاً للجدول رقم (٨,٢)، فإن متوسط التعريفة الهندية على السلع المصنعة كان ١٦٪ في العام ١٩٢٥، ثم أصبح أربعة أضعاف هذه النسبة في العام ١٩١٣. ورُفِعت التعريفات الجمركية الصينية كثيراً هي الأخرى، حين استعادت الدولة استقلالية التعريفة في العام ١٩٢٩[٦٩]، فارتفع متوسط التعريفة على كل السلع فوراً من نحو ٤٪ إلى ٨.٥٪ وفقاً لكليمنس ووليامسن[٧٠]. ويوضح المصدر نفسه أن متوسط التعريفة الهندية ارتفع من ٤.٨٪ في العام ١٩١٨ إلى ١٤.٧٪ في العام ١٩٢٩، وارتفعت التعريفة البورمية من ١٠.٨٪ إلى ٢٥.٣٪، وارتفعت التعريفة المصرية إلى الضعف تقريباً من ٩.٩٪ إلى ١٨.٧٪ على مدار الفترة نفسها.

وفي الأمريكتين، كان الاستخدام الواسع لتعريفات جمركية محددة وليس تعريفات جمركية بحسب القيمة يعني أن دولاً كثيرة بدأت فترة ما بعد الحرب بمستويات للحماية التعريفية أدنى مما كانت عليه قبل النزاع (نظراً لأن تضخم زمن الحرب رفع أسعار السلع المحددة، وقلل بالتالي التأثير الحمائي للتعريفات الجمركية)[(١١)]. وقد ساعد انكماش ما بعد الحرب بدرجة ما في إعادة التعريفات الجمركية تدريجياً إلى مستوياتها قبل الحرب، وقد تعزز ذلك في بعض الحالات بفعل التشريعات الجمركية. حدث أبرز هذه الأمثلة في العام ١٩٢٢، حين أصدرت الولايات المتحدة التي كانت حكومتها حينئذ في أيدي الجمهوريين قانون فوردني ماكومبر للتعريفة Fordney-McCumber Tariff الذي رفع معدلات التعريفة كثيراً. وظل متوسط معدلات التعريفة في ارتفاع على مدار العقد الثالث من القرن العشرين، لكن ذلك في معظمه كان مجرد استعادة لمستويات الحماية للعام ١٩١٣، وفي بعض الدول مثل البرازيل، لم تكتمل هذه

(١١) يتم التعبير عن التعريفات الجمركية المحددة في صورة ضريبة ثابتة لكل وحدة من السلعة المحددة، فيما يتم التعبير عن التعريفات الجمركية بحسب القيمة في صورة نسبة مئوية من قيمة الاستيراد.

العملية مع نهاية العقد[٧١]. وفي المقابل، يوضح الجدول رقم (٨,٢) أن مستويات الحماية فيما قبل الحرب (التي كانت عالية جدا) كانت قد استعيدت في الأرجنتين في نحو العام ١٩٢٥، ومع أن التعريفات الجمركية كانت أدنى قليلاً في الولايات المتحدة عما كانت عليه في العام ١٩١٣، فقد كانت أعلى كثيراً في العام ١٩١٤ (كانت تعريفة أندروود Underwood في أكتوبر ١٩١٣ قد خفضت الحماية الأمريكية كثيراً، مع الحفاظ عليها عند مستوى مرتفع وفقاً للمستويات الدولية). وشهدت أستراليا أيضاً زيادات سريعة في التعريفات الجمركية فيما بعد الحرب، حيث يبيّن الجدول رقم (٨,٢) أن التعريفة في العام ١٩٢٥ كانت أعلى بنحو ٥٠٪ منها في العام ١٩١٣.

وتسارع تدهور الأمور نتيجة لعاملين: أولاً التراجع العالمي في أسعار السلع الأولية في أواخر العقد الثالث من القرن العشرين، وثانياً الصدمة الكارثية التي تمثلت في الكساد الكبير، اللذين صعّدا المشكلات التي كانت توجه منتجي المواد الأولية، وخلقا طلباً واسعاً على الحماية الصناعية بين العمال العاطلين والرأسماليين المحاصرين.

بدأت أسعار القمح في الانخفاض بداية من العام ١٩٢٥، مع استمرار اتساع المساحة الهكتارية العالمية وتراكم المخزون. وأضرت الحماية الأوروبية الغربية بموقف الموردين في العالم الجديد وفي أوروبا الشرقية وزادته سوءاً. وفي حين حاولت بعض الدول المصدّرة (كندا والولايات المتحدة) أن تحافظ على مستوى الأسعار المحلية عالياً، اضطر الاتحاد السوفيتي بسبب حاجته إلى عائدات كافية لدفع ثمن واردات معدات الإنتاج إلى تصدير الكثير من القمح بأسعار منخفضة، ما أدى إلى تفاقم المشكلة[٧٢]. وكانت الخبرة مماثلة في حالة السكر الذي انخفض سعره إبان العقد الثالث من القرن العشرين استجابة للتوسع في زمن الحرب خارج أوروبا والتعافي الأوروبي بعد الحرب. وتفاقمت المشكلة بسبب سياسات بعض الحكومات، مثل الحكومة البريطانية التي قدمت إعانات للإنتاج الداخلي، والحكومة اليابانية التي بدأت في إنتاج السكر في تايوان. فوجدت الدول التي ازدهرت في أثناء الحرب نفسها في خضم صعوبات. فوجدت جاوة نفسها مستبعدة من السوق الهندي بفعل التعريفات الجمركية، ومن السوق الياباني أيضاً، فانخفض إنتاجها بنسبة خمسة أسداس بين الأعوام ١٩٢٨-

١٩٣٢ والعامين ١٩٣٢-١٩٣٣. وتعرضت كوبا أيضاً لضربة شديدة وشهدت اضطرابات في العام ١٩٢٨[٧٣]. وانخفضت أسعار الصوف بشدة بداية من منتصف العقد، وكانت لذلك عواقب وخيمة على الاقتصاد الأسترالي، بينما شجع ازدهار ما بعد الحرب زيادات في ناتج المطاط والقهوة، أدت في النهاية إلى انخفاض أسعار هاتين السلعتين أيضاً.

خلق تراجع الأسعار الزراعية مشكلة حقيقية، لأن المزارعين في دول كثيرة كانت عليهم ديون كبيرة مثبتة بالأرقام الاسمية، في حين تراجعت عائدات المزارع. وتمثلت النتيجة الحتمية لذلك في صعود الحماية الزراعية في دول مثل ألمانيا وفرنسا. ولعل الأهم من ذلك للاقتصاد العالمي هو أن المزارعين الأمريكيين كانوا يعانون أيضاً من كساد زراعي، ولذلك وعدهم المرشح الرئاسي هربرت هوفر Herbert Hoover في العام ١٩٢٨ بالحماية عن طريق التعريفة الجمركية. وحين انتخب، دعا إلى جلسة خاصة للكونجرس في أوائل العام ١٩٢٩ لينفذ وعده. وتعريفة سموت- هاولي Smoot-Hawley التي طبقت في منتصف العام ١٩٣٠ قدمت الحماية للصناعة والزراعة، وشكّلت زيادة كبيرة في الحماية العامة(١٢). وأدى الانكماش على مدار السنتين التاليتين إلى زيادة متوسط التعريفات الجمركية بدرجة أكبر[٧٤].

وعلى خلاف خبرة القرن التاسع عشر، كانت الولايات المتحدة في فترة ما بين الحربين مؤثرة في الاقتصاد الدولي لدرجة أن تعريفة سموت - هاولي أطلقت موجة من الزيادات في التعريفة في دول مثل كندا وفرنسا وإيطاليا وإسبانيا وسويسرا[٧٥]، على أن مسألة ما إذا كان الارتفاع العالمي في التعريفات الجمركية الذي تلا رفعها في الولايات المتحدة قد نتج عن الرغبة في الانتقام منها أم عن أسباب محلية مختلفة، لا تزال مسألة خلافية[٧٦]. وعلى أدنى تقدير، فإن هذه التعريفة أرسلت إشارة مؤداها أن

---

(١٢) يعتمد مدى هذه الحماية على طريقة قياس متوسط التعريفة. فعائدات التعريفة كنصيب من الواردات الإجمالية في العام ١٩٣١ كانت حوالي ١٨٪، وهي في رأي ديلونغ (DeLong, 1998) نسبة منخفضة بمعايير القرن التاسع عشر، وكانت أقل من المستوى الذي وصلت إليه في بداية القرن (DeLong, 1998, p. 358; Eichengreen, 1989, p. 16). لكن عائدات التعريفة كنصيب من الواردات الخاضعة للرسوم، كانت أعلى في العام ١٩٣١ والعام ١٩٣٢ منها في العام ١٩٠٠، ويذهب إروين إلى أن تعريفات سموت- هاولي Smoot-Hawley كانت "الأعلى منذ الحرب الأهلية" (Irwin, 1998c, p. 327).

القوة الاقتصادية والعسكرية المتصاعدة للولايات المتحدة غير راغبة في أن تلعب دور الضامن أحادي الجانب للأسواق المفتوحة الذي لعبته المملكة المتحدة قبل الحرب، وهو أمر ترتبت عليه – كما سنرى– نتائج خطيرة على شرق آسيا والعالم. فقد انتهت فترة السلام البريطاني، ولم يكن الأمريكيون مستعدين بعد لأن يتعهدوا سلاماً أمريكياً على غرار فترات الاستقرار والاندماج السابقة في تاريخ الاقتصاد العالمي[٧٧]. وعلى أية حال، فإن الزيادات في التعريفة كانت شديدة، فبحلول العام ١٩٣١، كان متوسط التعريفات الجمركية على المواد الغذائية قد ارتفع بنسبة ٥٣٪ في فرنسا و٥٩.٥٪ في النمسا و٦٦٪ في إيطاليا و٧٥٪ في يوغسلافيا وأكثر من ٨٠٪ في تشيكوسلوفاكيا وألمانيا ورومانيا وإسبانيا وأكثر من ١٠٠٪ في بلغاريا وفنلندا وبولندا (الجدول رقم ٨.٢).

في هذه المرحلة، كان تأثير الكساد الكبير قد وصل إلى السياسات التجارية حول العالم. والأدبيات حول هذه الكارثة أكبر من أن نلخصها هنا على نحو كاف، ولذلك سنوجز الكلام حولها(١٣). ترجع جذور الأزمة إلى توجه ألمانيا والولايات المتحدة نحو سياسة نقدية أكثر تصلباً في العامين ١٩٢٧ و١٩٢٨ على التوالي، استهدفت منع ما اعتبرته الدولتان مضاربة لا يمكن تقبلها في سوق الأسهم المالية. وفي ألمانيا، تمثلت النتيجة في تراجع حاد وفوري في سوق الأسهم المالية، وأخذ الاستثمار هناك يتراجع باستمرار تقريباً من العام ١٩٢٧ إلى العام ١٩٣٢[٧٨]. وفي الولايات المتحدة، واصل سوق الأسهم المالية والاستثمار الارتفاع حتى العام ١٩٢٩، ثم تباطأ النمو النقدي فوراً. والأهم من ذلك أن دولاً كثيرة كانت قد عادت إلى قاعدة الذهب، وهو ما كان يعني انتقال هذه الصدمات الانكماشية عبر أنحاء العالم كافة. ووجدت الدول التي كانت مرتبطة مع الولايات المتحدة بمعدلات تبادل ثابتة نفسها مضطرة لمجاراة التضييق

(١٣) تتضمن المراجع الكلاسيكية في هذا الموضوع Temin, 1989; Eichengreen, 1992a. ورؤية أيكنغرين وتيمين حول الكساد الكبير ملخصة في أعمال كثيرة منها Temin, 1993 و Eichengreen and Temin, 2003. ويتفق أيكنغرين وتيمين مع فريدمان وشوارتز Friedman and Schwartz, 1963,1965 على أن الكساد الكبير كان ظاهرة نقدية بالدرجة الأولى، لكنهما يعتبرانه ظاهرة دولية وليس ظاهرة أمريكية بالدرجة الأولى، وأنه نتج عن عوامل هيكلية مختلفة، من أهمها قاعدة الذهب، وليس عن أخطاء السياسة الانعزالية.

النقدي الأمريكي، لأنها إن لم تفعل ذلك كانت ستفقد الاحتياطيات المطلوبة للإبقاء على قاعدة الذهب. ولذلك تباطأ النمو النقدي في كافة أنحاء العالم في العام ١٩٢٨[٧٩]. علاوة على أنه في كل مرة كانت أية دولة تبدأ فيها في مواجهة تراجع الطلب نتيجة لهذه السياسات الانكماشية وتدخل في حالة كساد، كانت وارداتها من الأماكن الأخرى تتراجع أيضاً، ما يدفع تقليل الطلب من جانب شركائها التجاريين وزيادة مشكلات توازن المدفوعات في هذه الدولة أو تلك. كانت الاستجابة الملائمة، وفقاً لأصولية قاعدة الذهب المهيمنة، تتمثل في تحقيق مزيد من الانكماش لتقليل الواردات واستعادة التوازن الخارجي. ولذلك وجدت الاقتصادات على مستوى العالم نفسها متورطة في حلقة مفرغة يؤدي فيها تكيف كل دولة بتوريط الدولة نفسها وشركائها في الأزمة أكثر وأكثر. علاوة على أن هذه السياسات الانكماشية كانت تتطلب أجوراً اسمية عالية المرونة إذا أريد لها النجاح، لكن ذلك كان مستحيلاً، كما يؤكد أيكنغرين وتيمين Eichengreen and Temin، بسبب النضالية العمالية المتصاعدة التي كانت أحد مواريث الحرب الكبرى كما رأينا، وقد خَلّف ذلك نتائج سلبية جداً على كل من الربحية والتوظيف[٨٠]. وأدت الأزمات المصرفية في ألمانيا والولايات المتحدة ودول أخرى إلى تفاقم المشكلات.

وبين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٣، انخفض الناتج المحلي الإجمالي بنحو ٣٠٪ في الولايات المتحدة وكندا، وانخفض الناتج الصناعي بأكثر من ٣٥٪ في الولايات المتحدة والنمسا وبلجيكا وسويسرا وتشيكوسلوفاكيا وبولندا، وبأكثر من ٤٠٪ في ألمانيا. وفي الأعوام التالية للعام ١٩٢٩، ارتفعت البطالة إلى أكثر من ١٩٪ في أستراليا وكندا، وإلى أكثر من ٢٣٪ في بلجيكا والسويد، وإلى نحو ٢٥٪ في الولايات المتحدة، وإلى أكثر من ٣٠٪ في الدنمرك وألمانيا وهولندا والنرويج[٨١]. وأدى الركود إلى تراجع الطلب على المنتجات الأولية، بما في ذلك المنتجات المصدّرة من الجنوب. فبين العامين ١٩٢٩ و١٩٣١، انخفض السعر الذهبي للقهوة بنسبة ٥٣٪ في البرازيل، وانخفضت أسعار الصوف واللحوم المبردة بنسبة ٧٢٪ و٥٣٪ على التوالي في الأرجنتين، وانخفضت أسعار المطاط الماليزي بنسبة ٨٤٪، وانخفضت أسعار الشاي السيلاني بنسبة ٦٢٪[٨٢]. وهذا

التعادل غير المواتي في "يانصيب السلع" الدولي[٨٣] خفّض بدوره عائدات التصدير في الدول المصدّرة للمواد الأولية. يوضح الجزء (أ) من الجدول رقم (٨,٣) أن عائدات التصدير انخفضت بأكثر من ٦٠٪ في أمريكا اللاتينية وآسيا بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٢، وبأكثر من ٥٠٪ في أستراليا، وبأكثر من ٤٠٪ في أفريقيا. وحدث تراجع مذهل في تشيلي (أكثر من ٨٥٪[٨٤])، وبين العامين ١٩٢٨- ١٩٢٩ والعامين ١٩٣٢-١٩٣٣ انخفضت قيمة الصادرات بنسبة ٧٥-٨٠٪ في الصين، وبنحو ٧٠- ٧٥٪ في بوليفيا وكوبا وشبه جزيرة الملايو وبيرو والسلفادور، وبنحو ٦٥-٧٠٪ في ثلاث عشرة دولة أخرى من مصدّري المواد الأولية، وبأكثر من ٥٠٪ في اثنتين وعشرين دولة أخرى[٨٥]. ومما زاد الأمور سوءاً أن الانكماش كان يعني ارتفاع معدلات الفائدة الحقيقية التي واجهت الدول المدينة وانقطاع الإقراض من الدول الغنية للمساعدة في انتشال العالم النامي في أثناء الأزمة[٨٦].

الجدول رقم (٨,٣) . تراجع التجارة العالمية وتعافيها إبان الفترة ١٩٢٩-١٩٣٧.

	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٧	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٧
(أ) قيم الصادرات والواردات الإقليمية (بالدولار الذهبي، العام ١٩٢٩ = ١٠٠)						
	الواردات			**الصادرات**		
أوروبا مشتملة الاتحاد السوفيتي	١٠٠.٠	٤٠.٨	٤٣.٨	١٠٠.٠	٤٢.٨	٤٥.٩
أمريكا الشمالية	١٠٠.٠	٣٢.٦	٤٠.٩	١٠٠.٠	٣٠.٥	٤٠.٠
أمريكا اللاتينية	١٠٠.٠	٣٧.٢	٥٠.١	١٠٠.٠	٢٧.٧	٤٢.٨
أفريقيا	١٠٠.٠	٥٨.٥	٧١.٣	١٠٠.٠	٤٧.٤	٥٩.٦
آسيا	١٠٠.٠	٣٥.٨	٥٢.٠	١٠٠.٠	٤٠.٧	٤٩.٧
أستراليا ونيوزيلندا والجزر	١٠٠.٠	٤٤.٨	٥٩.٦	١٠٠.٠	٢٨.٥	٤٥.٩
العالم	١٠٠.٠	٣٩.٠	٤٦.٧	١٠٠.٠	٣٩.٢	٤٥.٩
(ب) كميات الصادرات والواردات الإقليمية (العام ١٩٢٩ = ١٠٠)						
	الصادرات			**الواردات**		
أوروبا مشتملة الاتحاد السوفيتي	١٠٠.٠	٦٨.٥	٨٣.٠	١٠٠.٠	٨٢.٠	٩٠.٥
أمريكا الشمالية	١٠٠.٠	٥٨.٥	٨٤.٥	١٠٠.٠	٦١.٠	٩٥.٠
بقية العالم	١٠٠.٠	٩٥.٥	١٢٧.٠	١٠٠.٠	٦٢.٥	١٠٦.٠

المصدر: League of Nations (1939)

تمثلت نتيجة ذلك في إجراءات واسعة ومتطرفة لمجابهة الضغوط على توازن المدفوعات، من أهمها خفض قيمة العملات وضوابط الاستيراد. وبداية من العام ١٩٣١، تخلفت كل الدول الأمريكية اللاتينية الرئيسة، باستثناء الأرجنتين، عن الوفاء بديونها. وطُبقت الرقابة على الصرف في العام ١٩٣١ في البرازيل وتشيلي وأورغواي وكولومبيا وبوليفيا والأرجنتين ونيكاراكوا، وتبعتها في العام ١٩٣٢ دول كوستريكا وإكوادور واليابان وبرغواي، وفي العام ١٩٣٣ تبعتها دول المكسيك والسلفادور، وفي ١٩٣٤ تبعتها دول هندوراس وكوبا والصين[٨٧]. وطُبقت أسعار الصرف المتعددة المتحيزة ضد الواردات، كما طُبقت أيضاً حصص الاستيراد[٨٨]. وفي هذه الأثناء، كان انخفاض الأسعار والسياسات الحكومية يعنيان أن ترتفع الحماية بشدة عن طريق التعريفة الجمركية. ووفقاً لبيانات التعريفة لكليمنس- وليامسن، فقد ارتفع متوسط التعريفات الجمركية الأمريكية اللاتينية من ٢٢.٢٪ في العام ١٩٢٩ إلى ٢٧.٣٪ في العام ١٩٣٢، فيما ارتفع متوسطها في آسيا من ١١.٤٪ إلى ٢٠.٧٪، وارتفع في مصر من ١٨.٧٪ إلى ٣٧.٨٪.

وأدى الكساد بدوره إلى تعزيز الحماية في الشمال، إذ حاولت الحكومات أن تدعم الصناعات المتراجعة. فيوضح الجزء (ب) من الجدول رقم (٨.٢) زيادة كبيرة في التعريفات الجمركية في أوروبا بين العامين ١٩٢٧ و١٩٣١، وتوضح بيانات متوسط التعريفة عند كليمنس ووليامسن حدوث قفزات في هذه المتوسطات بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٢ في الولايات المتحدة (التي زادت فيها من ١٣.٥٪ إلى ١٩.٦٪) والمحيط الأوروبي[١٤] (من ١٦.٤٪ إلى ٢٦.٦٪) وشمال غرب أوروبا (ما عدا المملكة المتحدة، من ٨.١٪ إلى ١٤.٩٪). وفي قطيعة رمزية مع ماضيها إبان القرن التاسع عشر، اتخذت المملكة المتحدة تحركاً حاسماً نحو الحماية في العام ١٩٣٢، حين وضعت تعريفات جمركية بنسبة ١٠٪ على أنواع مختلفة من الواردات. ولمدة بضعة أشهر، كانت أيرلندا المتمسك الوحيد بحرية التجارة في أوروبا، لكنها استسلمت في وقت لاحق من ذلك العام مع انتخاب إيمون دي فاليرا Eamon de Valera الذي بدأ حرباً تجارية شاملة مع المملكة المتحدة. فمن خلال اختيار سياسة إحلال الواردات، أخذت أيرلندا تتصرف

(١٤) "المحيط" periphery بالمعنى الاقتصادي، في مقابل "المركز" [المترجم].

مثل منتجي المواد الأولية الآخرين في المحيط[١٥]، وكما في حالة أمريكا اللاتينية، كانت هذه السياسة في البداية تبدو ناجحة في عزل الاقتصاد عن أسوأ تأثيرات الكساد الكبير[٨٩].

وتحوّل التقدم المؤقت وغير الكافي نحو إزالة الكوابح الكمية للتجارة الأوروبية قبل الكساد إلى تحرك عام إلى تطبيق هذه الإجراءات، حتى في الدول التي لم تفعل ذلك إبان العقد الثالث من القرن العشرين. ففي فرنسا انتشرت سياسة الحصص إبان العقد الرابع من القرن العشرين، ويذكر هابرلر Haberler أن ٥٨٪ من الواردات الفرنسية في العام ١٩٣٧ كانت تجري عبر شكل من التقييد الكمي، وينطبق الشيء نفسه على ٥٢٪ من الواردات إلى سويسرا و٢٦٪ في هولندا و٢٤٪ في بلجيكا[٩٠][١٦]. ولعل الأسوأ من ذلك على نظام التجارة الدولية والعالم ككل كان وصول هتلر إلى السلطة في العام ١٩٣٣، الذي كان نتيجة مباشرة لارتفاع معدلات البطالة[٩١]، وسرعان ما شرع هتلر في فرض ضوابط كمية "شمولية" على التجارة الخارجية تشبه اقتصاد الحرب، كجزء من محاولته لتعزيز حالة الاكتفاء الذاتي الألماني. ومن خلال توجيه مؤسسة المجال الحيوي[١٧] إلى الشرق، تغلب النازيون على نقص المنتجات الأولية في ألمانيا باستغلال صعوبات توازن المدفوعات في جنوب شرق أوروبا. وفي هذه المنطقة، أظهرت الحكومات لهفتها إلى تصدير موادها الغذائية ومعادنها في مقابل

---

(١٥) "المحيط" periphery بالمعنى الاقتصادي، في مقابل "المركز" [المترجم].

(١٦) يدفع إروين (Irwin, 1993b) بأنه حدثت مبادلة بين تمسك الدول بالأصولية النقدية وتمسكها بأصولية التجارة الحرة، فالدول الأربع التي ذكرناها توا تمسكت بصلابة بقاعدة الذهب على مدار معظم العقد الرابع من القرن العشرين، الأمر الذي أدى إلى الانكماش والتقييم المفرط لأسعار الصرف overvaluation وصعوبات في توازن المدفوعات. وكانت القيود الكمية في معظمها استجابة لهذه الصعوبات. وفي المقابل، كانت الحصص أقل انتشاراً في منطقة الإسترليني التي تركت قاعدة الذهب في العام ١٩٣١. وفي أيرلندا "فقط"، كان ١٧٪ من الواردات تجري عبر قيود كمية في العام ١٩٣٧، في مقابل ١٢٪ في النرويج و٨٪ فقط في المملكة المتحدة.

(١٧) المجال الحيوي lebensraum أحد المكونات المهمة للأيديولوجية النازية، يشير إلى أن التوسع الإقليمي والهيمنة واجبان على الأعراق الراقية بموجب قانون الطبيعة، وهو بذلك يقابل مفهوم "مهمة الرجل الأبيض" عند الأمم الغربية الأخرى التي بررت الاستعمار بمسؤوليتها عن تمدين الشعوب المتخلفة [المترجم].

الصناعات الألمانية. وقد أدت "هذه الثنائية الخبيثة" كما يسميها إروين، إلى جانب التفضيلات الإمبريالية لبريطانيا (كما تأكدت في أوتاوا في العام ١٩٣٢) والقوى الاستعمارية الأخرى، إلى الانهيار الكامل لمبدأ الدولة الأَوْلَى بالرعاية غير التمييزي[٩٢].

تتضح العملية التي تقوم من خلالها السياسات المتبعة في هذه الدولة أو تلك إلى إثارة إجراءات تقييدية مضادة في دول أخرى في أجلى صورها في تجربة الهند. فكما رأينا فيما سبق، فقد وسع المزارعون الأستراليون إنتاج القمح كثيراً إبان العقد الثالث من القرن العشرين، واستمر هذا الاتجاه حين أطلقت حكومة العمال الجديدة حملة "ازرعوا مزيداً من القمح" في العام ١٩٣٠. ولذلك تأثر المزارعون هناك بشدة بانخفاض أسعار القمح. كما وضعت شروط التبادل التجاري المتدهورة البلاد في حالة عجز تجاري وأحدثت فقدا في الاحتياطيات وقلقاً حول قدرة أستراليا على الاستمرار في خدمة ديونها[٩٣]. وتمثل الرد على ذلك في خفض واقعي للعملة الأسترالية في يناير ١٩٣١، ساعد في الحفاظ على ارتفاع مستويات صادرات القمح وتخفيف الضغط على توازن المدفوعات. لكن هذه السياسة رفعت المنافسة في مواجهة منتجي القمح في الأماكن الأخرى، وفي صيف العام ١٩٣١ قررت الحكومة الهندية القلقة من إمكانية اندلاع اضطرابات من جانب الفلاحين منتجي القمح في البنجاب أن تفرض تعريفة على واردات القمح. وفي إجراء مماثل، أدت الاستجابة اليابانية الناجحة للكساد التي تضمنت التخلي عن قاعدة الذهب في ديسمبر ١٩٣١ وإجراء خفض كبير لأسعار الين في العام التالي، إلى فرض ضغط على منتجي المنسوجات القطنية الهنود، وأدت إلى حماية متزايدة للقطاع. وفي العام ١٩٣٠، طبقت الهند تعريفة قدرها ٢٠٪ على واردات المنسوجات القطنية الرخيصة، لكنها رفعتها إلى ٥٠٪ على السلع غير البريطانية في العام ١٩٣٢ وإلى ٧٥٪ في العام ١٩٣٣. وأخيراً، استفادت صناعة السكر الهندية من مستويات الحماية المرتفعة الموجهة إلى الصادرات الجاوية، ونجحت صناعة الشاي الهندية في تطبيق سياسة لتقليص الصادرات حافظت على ارتفاع الأسعار نسبياً[٩٤].

كان للتحول نحو الحماية في الهند وأماكن أخرى بدوره نتائج سياسية حادة في اليابان التي كان الدافع نحو الاكتفاء الذاتي فيها قد تعزز بفعل قيود الهجرة العنصرية في الإمبراطورية البريطانية والولايات المتحدة. فنجح أصحاب المصالح التجارية اليابانيون في إقناع حكومتهم بإعادة العمل بقاعدة الذهب في العام ١٩٣٠ ودعم محاولات عصبة الأمم لتشجيع حرية التجارة. لكن مع غلق السوق الأمريكي تماماً أمام سلع يابانية مثل الحرير (الذي انهار نصيبه من الصادرات اليابانية من ٣٦٪ في العام ١٩٢٩ إلى ١٣٪ في العام ١٩٣٤) ومع اضطرار الحكومة إلى خفض الإنفاق بسبب الالتزام بقاعدة الذهب، كان لا بد أن تتراجع السياسات الانفتاحية. وحين ردت الإمبراطورية البريطانية على خفض الين بتعريفات جمركية وحصص مضادة لليابانيين، وجّه ذلك ضربة قاتلة لأصحاب المصالح الليبراليين، وقوى موقف أنصار تأسيس كتلة اقتصادية يابانية تُبنَى على ممتلكاتها الحالية في منشوريا وتايوان وكوريا[٩٥].

والمقارنة مع بريطانيا القرن التاسع عشر كاشفة هنا. فقد كانت بريطانيا أيضاً أمة جزيرية محدودة الإقليم، وكان عدد سكانها كما رأينا في الفصل السادس ينمو سريعاً في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر. وكانت النتيجة الحتمية لذلك استيراد ضخم للمواد الغذائية والمواد الخام، كان ثمنها يدفع بالصادرات المصنعة[٩٦]، ووفّرت الهجرة إبان أواخر القرن التاسع عشر إلى المستعمرات التي كانت لا تزال تابعة للمملكة المتحدة أو التي استقلت عنها في العالم الجديد، ترياقاً إضافياً للزيادة في عدد السكان. وبالطريقة نفسها نما عدد سكان اليابان سريعاً في أوائل القرن العشرين من أربعة وأربعين مليوناً في العام ١٩٠٠ إلى ستة وخمسين مليوناً في العام ١٩٢٠، ثم إلى خمسة وستين مليوناً في العام ١٩٣١[٩٧]، لكن الحلول التي توفرت للبريطانيين لم تكن متاحة لليابانيين. فـ"مناطق الاستيطان الحديث" رفضت استقبال المهاجرين اليابانيين، وكانت الحماية المطبقة في الدول الأخرى تعني أن زيادة الصادرات وبالتالي القدرة على الاستيراد كانت مهددة هي الأخرى. وفي سياق القرن التاسع عشر السلمي والليبرالي نسبياً، كانت البحرية الملكية البريطانية قادرة على ضمان المصالح البريطانية بالحفاظ على نظام تجاري مفتوح نسبياً للجميع، لكن ذلك لم يكن خياراً جذاباً في

سياق العقد الرابع من القرن العشرين المحفوف بالمخاطر. وبذلك تهيأت الظروف لسيطرة الجيش الياباني تدريجياً على البلاد، حيث بدت الإمبريالية الطريق الوحيد لضمان إمدادات كافية من المنتجات الأولية في عالم كان يشهد آنذاك انهيار تقسيم العمل الدولي[١٨]. وفي سبتمبر ١٩٣١، غزا اليابانيون منشوريا ونصّبوا فيها دولة دُمية في العام التالي، وانسحبوا من عصبة الأمم في العام ١٩٣٣. وبذلك وضع شرق آسيا وجنوب شرق آسيا على الطريق إلى الحرب، وظهر مفهوم "مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبير" الياباني[١٩].

وبداية من العام ١٩٣٢، ظهرت عدة إشارات على أن بعض الدول- على الأقل- أخذت تخفف إجراءات النزعة الحمائية التي ميزت الأعوام السابقة، وإن لم تنقضها تماماً، على الرغم من أن المؤتمر الاقتصادي العالمي للعام ١٩٣٣ أثبت فشله. وفي العام ١٩٣٢، اتفقت الدول التي نعرفها الآن باسم دول بنلوكس الثلاث[٢٠] في أوشي[٢١] على البدء في خفض التعريفات الجمركية على صادرات إحداها الأخرى. لكن هذه الاتفاقية لم تثمر لأنها كانت تحتاج إلى دول أخرى تقيم معها مجموعة أوشي علاقات الدولة الأولى بالرعاية للتنازل عن هذه الحقوق، وهو الدور الذي رفضت المملكة المتحدة أن تلعبه. ومع أن عصبة الأمم كانت مؤيداً مثابراً لمبدأ عدم التمييز، فإنها أُجْبرت في العام ١٩٤٢ على الاعتراف بأنه:

---

(١٨) لاحظ أن ياسوبا (Yasuba (1996) يرى أن الحشد العسكري الياباني هو الذي أنتج نقص الموارد الطبيعية في المقام الأول.

(١٩) "مجال الازدهار المشترك لشرق آسيا الكبير" Greater East Asia Co-Prosperity Sphere مفهوم أنتجته وروّجت له الحكومة والجيش الإمبراطوري اليابانيان إبان الثلث الأول من فترة حكم الإمبراطور شوا Showa [التي عُرِفت باسم "فترة السلام أو التناغم المستنير" أو "فترة اليابان المشعة"]، ركز على الوحدة الثقافية والاقتصادية للعرق الشرق آسيوي، وأعلن نية اليابان خلق "تكتل من الأمم الآسيوية خالياً من القوى الغربية"، أعلنه وزير الخارجية الياباني هاشيرو أريتا Hachiro Arita في خطبة إذاعية بعنوان "الموقف الدولي وموقف اليابان فيه" في التاسع والعشرين من يونيو ١٩٤٨ [المترجم].

(٢٠) بنلوكس Benelux اتحاد من الدول وُقّع في العام ١٩٤٤، ضم ثلاث دول متجاورة في شمال غرب أوروبا، هي بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ، وتشكل الاسم من الحرفين الأولين من أسماء الدول الثلاث [المترجم].

(٢١) أوشي Ouchy مدينة وميناء في سويسرا [المترجم].

بدلاً من تيسير خفض التعريفات الجمركية، يميل مبدأ الدولة الأَوْلَى بالرعاية إلى إعاقة ذلك من خلال اتفاقيات ثنائية أو متعددة، بسبب تلكؤ الحكومات في تقديم تنازلات يمكن تعميمها. وقد نتج ذلك عن سببين بالدرجة الأولى: أولاً رفض الولايات المتحدة خفض تعريفاتها الجمركية المرتفعة جداً بالمفاوضات رغم ادعائها بأنها تستفيد من أي خفض للتعريفات الجمركية يتم التوصل إليه بالتفاوض بين الدول الأوروبية، ثانياً معارضة دول معينة، من أبرزها المملكة المتحدة والولايات المتحدة والممتلكات البريطانية، الانتقاص من الممارسة الصارمة للدولة الأولى بالرعاية، بالسماح بعقد اتفاقيات إقليمية أو غيرها لخفض التعريفات تقتصر فوائدها على الدول المشاركة[٩٨].

كيف يمكن أن نفسر هذا الفارق بين خبرات العقدين السابع والثامن من القرن التاسع عشر حين ساعد مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في تسريع التحرير، وفترة ما بين الحربين حين شجع المبدأ نفسه الدول- وليس الولايات المتحدة فقط- على محاولة "الركوب المجاني" بالامتناع عن تقديم أية تنازلات خاصة بالتعريفة مع المطالبة في الوقت عينه بتنازلات من جانب الدول الأخرى؟ من تفسيرات ذلك أن موجة خفض التعريفات الجمركية في العقد السابع من القرن التاسع عشر نجحت لأن اتفاقيات الدولة الأَوْلَى بالرعاية الثنائية كانت تمييزية في البداية، فحين كانت بريطانيا وفرنسا تمنحان تنازلات إحداهما للأخرى، كان البلجيكيون يجدون أنفسهم في موقع ضعف في هذه الأسواق، وبذلك ينشأ لديهم الحافز لعقد اتفاقية، وهكذا. ولذلك تعد معاهدات الدولة الأولى بالرعاية في العقد السابع من القرن التاسع عشر مثالاً لما يعتبره إروين ثنائية "تقدمية" من النوع الذي دعا إليه كورديل هول Cordell Hull إبان العقد الرابع من القرن العشرين[٩٩]. فقد اقترح هول على مؤتمر لندن للعام ١٩٣٣ ألا يُستدعَى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية لمنع الاتفاقيات بين مجموعات الدول، وإنما أن يُرفَق بالاتفاقيات عدد من الشروط، منها أن تكون "منفتحة لإضافة كل الدول"[١٠٠](٢٢).

(٢٢) يؤدي التفسير الأخير إلى رؤية متفائلة للاتفاقيات التجارية الإقليمية. لكن، في المقابل، توجد أيضاً أصداء تكاليف التمييز التي حددها المؤلفون مؤخراً في السجل التاريخي. على سبيل المثال، تجد الحجة القائلة بأن الدول في غياب مبدأ الدولة الأولى بالرعاية قد تتلكأ في التوصل إلى اتفاقيات ثنائية على أساس أن شركاءها قد يتوصلون إلى اتفاقيات لاحقة "تمنح للدول الثالثة تنازلات أكبر من تلك التي

وعلى أية حال، فإن هذه المشكلات لم تمنع التقدم نحو التحرير التجاري تماماً. فقد اجتمعت مجموعة أوسلو المكوّنة من دول أوشي الثلاث والدنمرك والنرويج والسويد و(في النهاية) فنلندا في العام ١٩٣٠ لمناقشة إصلاح التعريفات الجمركية، واتفقت في لاهاي في العام ١٩٣٧ على برنامج لإزالة الحصص بين الدول الأعضاء، طُبق على التعريفات الجمركية فقط، على أساس ألا يشكل ذلك انتهاكا لحقوق الدول الأخرى الأولى بالرعاية. ربما كان الأهم من ذلك أن الانتخابات الرئاسية الأمريكية للعام ١٩٣٢ أدت إلى تعيين نصير التجارة الحرة القوي كورديل هول وزيراً لخارجية الولايات المتحدة. وفي العام ١٩٣٤، فوّض قانون الاتفاقيات التجارية التبادلية الأمريكي السلطة لرئيس الجمهورية لإبرام الاتفاقيات التجارية، وهو ما شرع هول في تنفيذه. كان ذلك، كما يؤكد إروين، فاتحة لتحول أساسي في السياسة التجارية الأمريكية التي كانت في السابق تُشْرِك الكونغرس الأمريكي في وضع التعريفات الجمركية بطريقة أحادية الجانب[١٠١]. وقد نتج هذا التحول جزئياً عن إدراك متزايد بأن التعريفات الجمركية الأجنبية كانت تعيق التعافي الأمريكي[١٠٢]. وبحلول العام ١٩٣٩، كانت الولايات المتحدة قد وقّعت عشرين معاهدة مع دول كانت تشكل ٦٠٪ من تجارتها، كان من أهمها المملكة المتحدة، وانخفض متوسط التعريفات الجمركية الأمريكية من أكثر من ٥٠٪ في أوائل العقد الرابع من القرن العشرين إلى أقل من ٤٠٪[١٠٣]. وعلى ذلك، فإن الانخراط الأمريكي فيما بعد الحرب في العمل لصالح التجارة الحرة متعددة الأطراف لم ينشأ بين عشية وضحاها، بل بدأ في الظهور إبان العقد الرابع من القرن العشرين.

حصلت عليها الدولة الأولى لنفسها ولا يحق لها المطالبة بها، الأمر الذي يجعل التنازلات التي حصلوا عليها تافهة" (Viner, 1951, p. 107; Bagwell and Staiger, 1999)، تجد هذه الحجة دعماً في فشل الولايات المتحدة (وساردنيا) في التوصل إلى اتفاقيات تجارية مُرضية باتباع سياسة الدولة الأولى بالرعاية المشروطة إبان القرن التاسع عشر. ونتيجة لهذه الخبرة تبنت الولايات المتحدة الشكل غير المشروط من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية في العام ١٩٢٣.

وعلى أية حال، فإن المعاهدة الإنجليزية الأمريكية لم تدخل حيز التنفيذ إلا في العام ١٩٣٩، وسرعان ما تجاوزتها الأحداث. ومع اندلاع الحرب العالمية الثانية، أدت عمليات الحصار مرة أخرى إلى منع التجارة بين القوى المتحاربة واستئناف حرب الغواصات. وهكذا، انتهت هذه الفترة كما بدأت بحرب عالمية، وعملت الحكومات فيها من أجل الحيلولة دون العمل الطبيعي لأسواق السلع الدولية.

تكاليف النقل

استمر مدّ السكك الحديدية في فترة ما بين الحربين، كما كان خلال الفترة السابقة، وحدث التوسع في معظمه في العالم النامي. وبحلول العام ١٩٣٧، كان ٥.٧٪ من المسافة الميلية للسكك الحديدية في العالم يوجد في أفريقيا، و١٠.٢٪ في أمريكا اللاتينية، و١٠.٩٪ في آسيا[١٠٤]. وأُدْخِلت قاطرات الديزل والقاطرات الكهربائية، حيث حلت تدريجياً محل المحرك البخاري التقليدي. وتميّزت فترة ما بين الحربين أيضاً بالانتشار السريع للسيارات التي كانت في بادئ الأمر توفر خدمات النقل في المناطق الحضرية، قبل أن تعمل كخطوط مواصلات لتغذية خطوط السكك الحديدية الرئيسة، وفي النهاية أخذت تنافس تلك الخطوط ذاتها. كان تبني السيارات أسرع ما يكون في الولايات المتحدة، ففي العام ١٩٢١ كانت هناك سيارة واحدة لكل خمسة وثمانين أمريكيا، وفي العام ١٩٣٨ انخفض عدد الأمريكيين لكل سيارة إلى تسعة وعشرين مواطناً. وفي المقابل، كان عدد المواطنين لكل سيارة في العام ١٩٣٨: تسعة وسبعين في بريطانيا وواحد وتسعين في فرنسا ومئة وتسعة وسبعين في ألمانيا وأربعمئة وسبعة وتسعين في اليابان[١٠٥].

كانت الأهمية المتزايدة للسيارات بدورها أحد العوامل الرئيسة وراء صعود النفط كمصدر طاقة حيوي جداً للاقتصاد العالمي. ففي حين كان النفط يُستخدَم في السابق كوقود للإضاءة المنزلية بالدرجة الأولى، أصبح مُدخَلاً أساسياً في تقنيات النقل الحديثة، ليس قاطرات الديزل والسيارات وحسب، بل أيضاً التقنية الأخرى المميّزة للقرن العشرين، وهي الطائرة. ونظراً لأن هذه التقنيات الجديدة لها

استخدامات عسكرية فضلاً عن الاستخدامات المدنية، فقد اكتسب النفط حينذاك أهمية إستراتيجية فائقة. علاوة على أن الاحتياطيات النفطية كانت موزعة بشكل غير مستوٍ عبر الكرة الأرضية، ما انطوى على دافع جديد مهم للتجارة الدولية. في البداية، اكتشفت أهم الاحتياطيات في روسيا وأمريكا الشمالية، لكن في فترة ما بين الحربين بدأ إنتاج النفط في إيران والعراق، تحت رعاية شركات أجنبية مثل شركة النفط الإنجليزية-الفارسية (الإنجليزية- الإيرانية لاحقا) التي تعرف اليوم باسم "البريطانية للبترول" British Petrolium [BP]. وجاء اكتشاف الاحتياطيات النفطية الهائلة في المملكة العربية السعودية في العام ١٩٤٨ ليؤكد الأهمية الكبرى للعالم الإسلامي في توفير الطاقة للعالم، وقد ترتبت على ذلك نتائج جيوسياسية لا تزال أصداؤها تتردد إلى اليوم.

وعلى الرغم من هذه الاختراقات التقنية المهمة، لم تكن الصورة مشرقة تماماً فيما يتعلق بتكاليف النقل العابر للقارات. ولا غرابة في أن تقفز أسعار الشحن في أثناء الحرب العالمية الأولى، قبل أن تنخفض مجدداً، كما يتضح من الشكل رقم (٨.١). فقد شهدت فترة ما بين الحربين استمرار الكثير من عمليات التحسين التزايدي في الشحن عبر المحيطات التي ميّزت فترة ما قبل الحرب، مثل التحسن في المراجل المستخدمة في تحويل الماء إلى بخار وتطوير آليات النقل الكهربائية التوربينية، لكن البيانات تكشف أن نمو معدل الإنتاج كان أبطأ كثيراً في فترة ما بين الحربين عما كان قبل الحرب. ومن المؤكد، وفقاً لشاه محمد ووليامسن، أن نمو معدل إنتاج العوامل الإجمالي بين الأعوام ١٩٠٩-١٩١١ والأعوام ١٩٣٢-١٩٣٤ في قطاع الشحن البحري البريطاني كان في سرعته قبل الحرب، إن لم يكن أسرع منه، حيث حقق معدلات نمو سنوية في إنتاجية العوامل الإجمالية قدرها ٢.٨٣٪ على طريق المحيط الأطلسي و١.٢٧٪ على طريق الإسكندرية و١.٠٥٪ على طريق بومباي[١٠٦]. لكنهما يرجعان هذا الأداء الرائع إلى التغير التقني الذي استحثته الحرب، حيث كانت معظم التحسينات قد حدثت بحلول الأعوام ١٩٢٣-١٩٢٥.

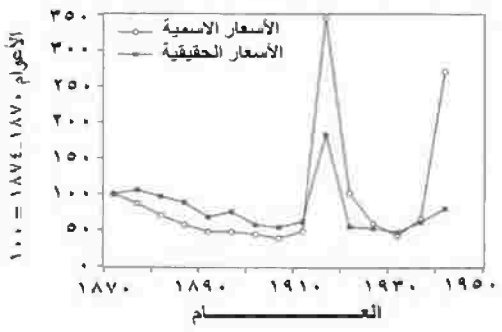

الشكل رقم (٨,١). مؤشرات أسعار الشحن إبان الفترة ١٨٧٠-١٩٤٤ (الأعوام ١٨٧٠-١٨٧٤ = ١٠٠).

المصدر: Shah Mohammed and Williamson (2004, table 3, p. 188)

وفي مقابل هذا الارتفاع في إنتاجية النقل في زمن الحرب، حدث أيضاً ارتفاع في أسعار العوامل، وبخاصة أسعار الوقود والأجور، فضلاً عن ارتفاع كبير في أسعار السفن. ونتيجة لذلك، كانت أسعار الشحن الاسمية أعلى إبان العقد الثالث من القرن العشرين مما كانت عليه قبل الحرب. وعلى الرغم من أن أسعار الشحن الاسمية استعادت مستويات ما قبل الحرب لفترة قصيرة في أوائل العقد الرابع من القرن العشرين، فإنها أخذت في الارتفاع مع تقدم سنوات العقد، قبل أن تقفز مرة أخرى في أثناء الحرب العالمية الثانية. ويَخْلُص شاه محمد ووليامسن إلى أنه لو استمرت معدلات نمو الإنتاج بين الحربين بمستويات زمن الحرب، لانخفضت أسعار الشحن الاسمية في تلك الفترة، لكن ذلك لم يحدث[١٠٧]. وبذلك تشكل فترة ما بين الحربين تناقضاً صارخاً مع التراجع المستمر في أسعار الشحن الاسمية المدفوع تقنياً في أواخر القرن التاسع عشر.

غير أن صورة ما بين الحربين ليست بهذا السوء فيما يتعلق بأسعار الشحن الحقيقية، لأن أسعار السلع ارتفعت كثيراً بعد الحرب عما قبلها، الأمر الذي يترجم سعر الشحن الاسمي المحدد إلى تكلفة نقل حقيقية أقل. وحتى في هذا الجانب، يكشف الشكل رقم (٨,١) أن الحرب قطعت التراجع الكبير في تكاليف النقل الحقيقية في أواخر القرن التاسع عشر، وأنه حين بدأت تلك التكاليف في الانخفاض مرة أخرى، كان ذلك بمعدل أبطأ منه في أواخر القرن السابق. اتخذ مؤشر شاه محمد وليامسن لأسعار الشحن الحقيقية العام ١٨٨٤ على أنه يساوي مئة، ووجدا أن السعر انخفض إلى سبعة وستين في الأعوام

١٩٠٥-١٩٠٩، ولو قُدِّر لهذا الاتجاه الاستمرار (على فرض أنه خطي)، لكان من المفترض أن ينخفض سعر الشحن إلى واحد وثلاثين فقط في الأعوام ١٩٣٠-١٩٣٤. لكنه بدلاً من ذلك، بلغ ثمانية وخمسين، علماً بأن هذا المستوى كان الأقل في تكاليف النقل الحقيقية بين الحربين، لأنها بدأت في الارتفاع مرة ثانية.

كان الأمر يحتاج إلى تسارع كبير في تراجع تكاليف النقل للتغلب على تأثيرات العوائق التجارية المتصاعدة التي وثّقناها في القسم السابق. وكما أوضح الفصل السابع، فإن هذه الآلية هي التي أدت إلى اندماج أسواق السلع الدولية في أواخر القرن التاسع عشر، حين ارتفعت التعريفات الجمركية في أوروبا ومعظم العالم الجديد. لكن هذا "الغداء المجاني التقني" لم يتوفر للاقتصاد الدولي فيما بين الحربين.

حجم التجارة العالمية

ما التأثيرات المُجَمّعة للتطورات التقنية والسياسية السابقة على التجارة الدولية؟ يبيّن الشكل رقم (٨.٢) اثنين من مؤشرات التجارة العالمية. المؤشر الأول أنتجته الأمم المتحدة في العام ١٩٦٢ في تقرير داخلي غير منشور[١٠٨]، وقد اتبع مؤشرات سابقة أنتجها فولك هيلغردت(٢٣). والمؤشر الثاني مأخوذ من أنغس ماديسون[١٠٩]، وقد بناه على أعماله السابقة[١١٠] التي اعتمدت بالدرجة الأولى على البيانات الرسمية التي نشرتها عصبة الأمم[١١١]. يوضح الشكل أنه على الرغم من الخلاف حول الاتجاهات بين العامين ١٩١٣ و١٩٢٤ الذي أبرزناه في مواضع سابقة، فإن السلسلتين تتطابقان تماماً للأعوام ١٩٢٤-١٩٣٨. فقد ارتفع حجم التجارة العالمية بنسبة الثلث بين العامين ١٩٢٤ و١٩٢٩، قبل أن تتبدد تلك الزيادة كلها في الأعوام الثلاثة التالية. ثم تلا ذلك تعافٍ تدريجي حتى العام ١٩٣٧، على الرغم من أن الذروة التي تحققت في العام ١٩٢٩ لم تتحقق ثانية، قبل أن يحدث تراجع كبير في العام ١٩٣٨، وهو الانهيار الأكيد، الذي حدث في أثناء الحرب العالمية الثانية وأن لم يكن موثقاً.

---

(٢٣) استخدم لويس (Lewis, 1952) وسفنيلنسن (Svennilson, 1954) سلسلة فولك هيلغردت Folke Hilgerdt. والسلسلة المستخدمة هنا أقرب إلى سلسلة ماديسون منها إلى السلاسل السابقة.

الشكل رقم (٨,٢). مؤشرات التجارة العالمية إبان الفترة ١٩١٣–١٩٥٠ (العام ١٩٢٩ = ١٠٠).

المصدر: United Nations (1962) and Maddison (1995, p. 239)

وإجمالاً، كانت هذه الفترة كارثية بالنسبة للنمو التجاري الإجمالي الذي تراوح بين ٠.٧٪ و١٪ سنوياً، في مقابل معدل نمو قدره ٣.٨٪ بين العامين ١٨٥٥ و١٩١٣. معنى ذلك أنه بأكثر التفسيرات تفاؤلاً للبيانات المتوفرة، نجد أن النمو التجاري في ربع القرن التالي للعام ١٩١٣ قد ارتد إلى مستوى ما قبل العام ١٨٠٠، وهو ١٪ سنوياً تقريباً، أي أقل من ثلث مستوى معدل النمو في أثناء القرن التاسع عشر. وقد نتج انهيار التجارة العالمية فيما بعد العام ١٩٢٩ بالدرجة الأولى عن التراجع في تجارة السلع المصنعة التي انخفضت بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٢ بنسبة ٤٢٪، في حين انخفضت التجارة في المنتجات الأولية بنسبة ١٣٪ فقط[١١٢]. ومع ذلك، ظل عالم ما بين الحربين منقسماً إلى مناطق متخصصة في التصنيع (تحديداً شمال غرب أوروبا) ومناطق كانت صادراتها تتكون كلياً تقريباً من المنتجات الأولية، تحديداً أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأستراليا (الجدول رقم٨,٤). وكانت آسيا وجنوب شرق أوروبا وأمريكا الشمالية تشكل حالات وسيطة، علماً بأن التقدم في اتجاه التصنيع في أمريكا الشمالية كان أسرع كثيراً منه في المنطقتين الأخريين. ولذلك، حدث انهيار في أحجام الصادرات في المناطق الصناعية- أوروبا وأمريكا الشمالية- كما أوضح الجزء (ب) من الجدول رقم (٨,٣). وانخفضت أحجام الصادرات في بقية العالم بأقل من ٥٪ بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٢، وبحلول العام ١٩٣٧ كانت أحجام الصادرات بها أعلى بنسبة ٢٥٪ منها في العام ١٩٢٩ (في حين ظلت أقل بأكثر من ١٥٪ في كل من أوروبا وأمريكا الشمالية).

الجدول رقم(٨,٤). تركيب التجارة وفقاً للمنطقة إبان الفترة ١٩١٣-١٩٣٧.

	نصيب المنتجات الأولية من الصادرات (بالنسبة المئوية)			نصيب المنتجات الأولية من الواردات (بالنسبة المئوية)		
	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٧	١٩١٣	١٩٢٨	١٩٣٧
المملكة المتحدة وأيرلندا	٣٠.٣	٢٥.١	٢٨.٠	٨١.٢	٧٨.٠	٨٢.١
أوروبا صاحبة الممتلكات في العالم الجديد	٤٨.٠	٣٥.٠	٣٦.٩	٧٦.٧	٧٦.٠	٧٧.١
العالم	٦٣.٧	٦٠.٤	٦١.١	٦٥.٠	٦١.٩	٦٣.٧
أمريكا الشمالية	٧٤.١	٦١.٥	٥٥.٣	٦٣.٤	٦٨.٠	٧٢.٣
أوروبا الأخرى	٧٥.٦	٨٤.١	٧٨.٨	٥٩.٩	٥٢.٠	٥٣.٠
آسيا	٧٩.٥	٦٨.٩	٧٢.٨	٤٣.٢	٥٠.٣	٥١.٢
أفريقيا	٩٦.٣	٩٦.٤	٩٦.٣	٤٠.٥	٣١.١	٢٨.٤
أمريكا اللاتينية	٩٦.٨	٩٧.٥	٩٨.٣	٤٠.٤	٣٣.٠	٣٤.٨
أستراليا ونيوزيلندا والجزر	٩٨.١	٩٧.٩	٩٦.١	٢٥.٩	٢٦.١	٢٦.٢

المصدر: Yates (1959, pp. 227-30)

وعلى الجانب الآخر، تراجعت القيمة الاسمية للصادرات كثيرا في كل القارات كما رأينا (الجزء "أ" من الجدول رقم ٨,٣). وباستثناء أفريقيا التي انخفضت فيها عائدات التصدير بنسبة ٤٢٪ "فقط"، تراجعت عائدات التصدير بنسبة تتراوح من ٥٥٪ إلى ٧٠٪. ويمكن تفسير التباين بين البيانات حول كميات الصادرات والبيانات حول القيم الاسمية للصادرات بأن التراجع الأكبر في أسعار الصادرات حدث في المناطق المنتجة للمواد الأولية التي تدهورت شروط التبادل التجاري بالنسبة لها نتيجة لذلك. فيذكر آرثر لويس أن أسعار المنتجات الاستوائية نسبة إلى السلع المصنعة انخفضت بنسبة ٣٨٪ بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٢[١١٣]، في حين انخفضت أسعار المنتجات الأولية عموماً بنسبة ٣٠٪ على مدار الفترة نفسها[١١٤]. وتوضح بيانات عصبة الأمم أن شروط التبادل التجاري الأمريكية الشمالية تحسنت بنحو ١١٪ بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٢، وأن شروط التبادل التجاري الأوروبية تحسنت بنحو ١٣.٣٪، في حين انخفضت شروط التبادل التجاري لبقية العالم بنسبة ٢٩.٤٪. وبالنسبة للدول الأمريكية اللاتينية التي تتوفر عنها بيانات، انخفضت شروط التبادل التجاري لها بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٣ بنسبة تتراوح من ٢١٪ إلى ٤٥٪

وفقاً لدياز أليخاندرو Diaz Alejandro[١١٥]، في تناقض شديد مع التحسن في شروط التبادل التجاري الذي شهدته القارة في أواخر القرن التاسع عشر نتيجة لتراجع تكاليف النقل[١١٦]. وعلى ذلك، فإن تراجعاً صغيراً نسبياً في كميات التصدير قد تزامن مع انهيار كبير في عائدات التصدير. وكان تراجع عائدات التصدير، جنباً إلى جنب مع انهيار أسواق رأس المال الدولية، يشيران بالطبع إلى تراجع القدرة على دفع ثمن الواردات. وذلك يفسر الانخفاض في الواردات بالقدر نفسه في الجنوب والشمال في أثناء الكساد الكبير.

كثيراً ما تذكر خاصية أخرى لخبرة التجارة بين الحربين، وهي أن التجارة متعددة الأطراف كانت ضئيلة بين هذه التجارة المتراجعة إجمالاً. فقد أخذت التجارة تتحول أكثر فأكثر إلى الطابع الثنائي، حيث ظهرت عدة تكتلات تاجرت على نحو متزايد فيما بينها، بدلاً من التجارة مع التكتلات الأخرى. يعرض الجدول رقم (٨,٥) بيانات عصبة الأمم حول الدور الذي لعبته الإمبراطوريات الرسمية أو غير الرسمية في تجارة كثير من الدول القيادية. ففي حالات المملكة المتحدة وفرنسا والبرتغال والولايات المتحدة، شهدت أعوام الكساد (١٩٢٩-١٩٣٢) زيادة واضحة في النصيب من تجارتها الذي جرى مع مستعمراتها فيما وراء البحار. وفي حالات إيطاليا وألمانيا واليابان، برز الميل نحو الثنائية واضحاً في الأعوام ١٩٣٢-١٩٣٨. ولذلك، ارتفع النصيب من صادرات إيطاليا المتجه إلى مستعمراتها وإثيوبيا من ٣.٦٪ فقط في العام ١٩٣٢ إلى ربع صادراتها تقريباً في العام ١٩٣٨. وعلى مدار الفترة عينها، ارتفع نصيب الصادرات اليابانية المتجه إلى كوريا والصين من أكثر من الثلث إلى الثلثين تقريباً، وزاد النصيب من صادرات ألمانيا المتجه إلى جنوب شرق أوروبا أكثر من ثلاثة أضعاف. كان بعض هذا النمو في النزعة الإقليمية regionalization نتيجة طبيعية للصلات الاقتصادية السابقة بين الجيران، لكن التكتلات التجارية عملت أيضاً على تحويل التجارة بعيداً عن القنوات السابقة[١١٧]، في حين كان لإعادة التوجيه الواضحة لتجارة دول المحور إبان العقد الرابع من القرن العشرين علاقة واضحة بالإستراتيجيات العسكرية التي اتبعتها هذه الدول في تلك الفترة، علماً بأن العلاقة السببية تسير في الاتجاهين. وفي حالة اليابان يبدو أن هذه الإستراتيجية قد يسّرت التعافي من الكساد، إذ تضاعف حجم الصادرات اليابانية تقريباً بين العامين ١٩٢٨

و١٩٣٥، فيما ارتفعت قيمة صادراتها بنسبة تتراوح من الربع إلى الثلث. وقد حققت اليابان هذا النمو على الرغم من الحماية الأمريكية التي أدت إلى انخفاض نصيب الصادرات اليابانية المتجه إلى أمريكا الشمالية من ٤٣.٨٪ في العام ١٩٢٩ إلى ٢١.٨٪ في العام ١٩٣٥[١١٨]

الجدول رقم (٨,٥). نصيب الإمبراطوريات الرسمية وغير الرسمية من التجارة إبان الفترة ١٩٢٩–١٩٣٨ (بالنسبة المئوية).

		من الواردات			من الصادرات		
تجارة	نصيبها من	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٨	١٩٢٩	١٩٣٢	١٩٣٨
المملكة المتحدة	الكومونويلث البريطاني والمستعمرات والدول الخاضعة للحماية البريطانية وغيرها	٣٠.٢	٣٦.٤	٤١.٩	٤٤.٤	٤٥.٤	٤٩.٩
الولايات المتحدة	الفلبين	٢.٩	٦.١	٤.٨	١.٦	٢.٨	٢.٨
فرنسا	المستعمرات الفرنسية والدول الخاضعة للحماية والانتداب الفرنسيين	١٢	٢٠.٩	٢٥.٨	١٨.٨	٣١.٥	٢٧.٥
بلجيكا	الكونغو البلجيكية	٣.٩	٣.٨	٨.٣	٢.٦	١.٣	١.٩
هولندا	الممتلكات الهولندية في الخارج	٥.٥	٥	٨.٨	٩.٤	٥.٩	١٠.٧
إيطاليا	المستعمرات الإيطالية وإثيوبيا	١.٥	١.١	١.٨	٢.١	٣.٦	٢٣.٣
البرتغال	الممتلكات البرتغالية في الخارج	٧.٩	١٠.٤	١٠.٢	١٢.٧	١٣.٩	١٢.٢
اليابان	كوريا وفورموزا	١٢.٣	٢٦.٢	٣٠	١٦.٨	٢١.٦	٣٢.٩
	كوانتونغ	٦	٤	١.٦	٤.٨	٦.٨	١٣.٧
	منشوريا	١.٩	٢.٧	٩	٢.٥	١.٥	٨.١
	بقية الصين	٥.٨	٤	٤.٤	١٠.٩	٧.٣٨	
	إجمالي مجال النفوذ الياباني	٢٦	٣٦.٩	٤٥	٣٥	٣٧.٢	٦٢.٧
ألمانيا	بلغاريا واليونان والمجر ورومانيا وتركيا ويوغسلافيا	٤.٥	٥.٥	١٢	٥	٣.٩	١٣.٢
	أمريكا اللاتينية	١٢.٢	١١.٢	١٥.٦	٧.٨	٤.٣	١١.٥
	إجمالي مجال النفوذ الألماني	١٦.٧	١٦.٧	٢٧.٦	١٢.٨	٨.٢	٢٤.٧

المصدر: League of Nations (1939, pp. 34-35)

تقارب الأسعار وتباعدها

إن السؤال الذي يطرح نفسه الآن هو: ما الذي أنتج هذا الأداء الكئيب فيما بين الحربين، وتحديداً الانهيار غير المسبوق في التجارة العالمية بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٢؟ إذا قبلنا بيانات أسعار الشحن عند شاه محمد ووليامسن[١١٩]، يمكن استبعاد تفسير مرشح، وهو تكاليف النقل (الشكل رقم ٨,١). فتكاليف النقل تراجعت خلال أوائل العقد الرابع من القرن العشرين، ولم تبدأ في الارتفاع ثانية إلا في النصف الثاني من ذلك العقد، وفي ذلك الوقت كان تعافي التجارة العالمية يحدث بصورة جيدة. ولا يمكن الدفع أيضاً بأن تراجع أحجام التجارة نتج عن انخفاض ناتج التجارة فقط، إذ تكشف بيانات ماديسون أن نسب التجارة العالمية إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من نحو ٩٪ عند ذروتها في العام ١٩٢٩ إلى ٥.٥٪ في العام ١٩٥٠[١٢٠]. وأخيراً، وكما كشف الجدول رقم (٨,٤)، فلا توجد أدلة قوية على أن التراجع في التجارة نتج عن انحلال "التخصص الأكبر". بل إن النمط العام لتجارة الشمال- الجنوب لم يتغير بدرجة تذكر خلال العقود الأربعة التالية للعام ١٩١٣، وهو أمر لافت للنظر في ضوء التفسخ الاقتصادي الذي شهدته هذه الفترة. ففي حين ارتفع نصيب الجنوب من الصادرات الصناعية العالمية من ٣٪ في أواخر العقد الثامن من القرن التاسع عشر إلى ٨٪ في العام ١٩١٣، فلم تتحرك هذه النسبة تقريباً في السنوات التالية، حيث توقفت عند مستوى ٩٪ فقط في منتصف العقد السادس من القرن العشرين[١٢١](٢٤).

كثيراً ما كان المعاصرون الراغبون في تفسير الانهيار في التجارة العالمية في فترة ما بين الحربين يستشهدون بالزيادة في الممارسات التجارية التقييدية، فيما كان غيرهم يشيرون إلى زوال قاعدة الذهب وما صاحبه من عدم استقرار للعملات. وبالنظر إلى الشكل رقم (٥,٢)، فإن أسباب الركود التجاري بين الحربين يجب البحث عنها إما في العوائق المتزايدة أمام التجارة التي زادت الشقة بين أسعار السلع في الدول المستوْردة

---

(٢٤) يعكس ذلك التركيب الأساسي للإنتاج، لأنه وفقاً لبيانات بيروك (Bairoch, 1982, p. 304) التي أوردناها آنفاً، فقد انخفض نصيب العالم الثالث من الإنتاج الصناعي من ٧.٥٪ في العام ١٩١٣ إلى ٧.٢٪ في الأعوام ١٩٢٨- ١٩٣٨.

والمصدّرة، أو في التحول ناحية اليسار في الطلب والعرض بسبب الكساد الكبير. ولو كان التأثير الأول هو المسؤول عما آلت إليه التجارة الدولية، فلا بد أن يكشف ذلك عن نفسه في تزايد فجوات الأسعار عبر القارات، لكن هل يمكن توثيق ذلك لفترة ما بين الحربين؟

على النقيض من الأدبيات الضخمة التي توثق اندماج أسواق السلع في أواخر القرن التاسع عشر، لا توجد أية أعمال تقريباً تتناول فجوات الأسعار فيما بين الحربين، لكن هذه الأدلة تشير – كما رأينا– إلى توقف الاندماج في بعض الحالات، وتفككه في حالات أخرى. يوضح الشكل رقم (٨,٣) متوسط فجوات الأسعار السنوية لست سلع تتوفر لدينا بيانات مقارنة حولها لفترة ما قبل العام ١٩١٤ وفترة ما بين الحربين، علماً بأن الطريق واحد إبان الفترتين في حالة أربع سلع، هي القمح والقطن والجوتة والأرز، في حين كان الطريق مختلفاً قليلاً لبزر الكتان وبزر اللفت، وهو ما يشير إلى نقاط تحميل مختلفة في شبه القارة الهندية[٢٥]. تنبثق عن الشكل أربع حقائق واضحة. أولاً، يتأكد اندماج أسواق السلع الدولية في أواخر القرن التاسع عشر. ثانياً، يوضح الشكل التفكك الكبير لأسواق السلع الذي حدث في زمن الحرب، وهو ما ألمحنا إليه في موضع سابق من هذا الفصل. ثالثاً، اِستُرجعت خسائر زمن الحرب لاحقاً. رابعاً، حين اكتملت عملية التعافي، لم يحدث مزيداً من التقدم نحو اندماج أسواق السلع، بل إنه في حالة سلع عديدة (الأرز وبزر الكتان وبزر اللفت) حدث تفكك بداية من أواخر العقد الثالث من القرن العشرين فصاعداً. ففي حالة تجارة الأرز على طريق لندن- رانغون التي يمكن إجراء هذه المقارنات حولها، عادت فجوات الأسعار إبان العقد الرابع من القرن العشرين إلى المدى ٤٠-٥٠٪ الذي كانت عليه إبان العقد الأخير من القرن التاسع عشر.

(٢٥) تتعلق بيانات أسعار القمح بنفس صنف القمح ونفس الطريق، لكن المصادر مختلفة، ولهذا السبب توجد سلسلتان مميّزتان في المخطط وملاحظتان للعام ١٩١٣. ومن الواضح أن هاتين الملاحظتين متماثلتان تقريباً.

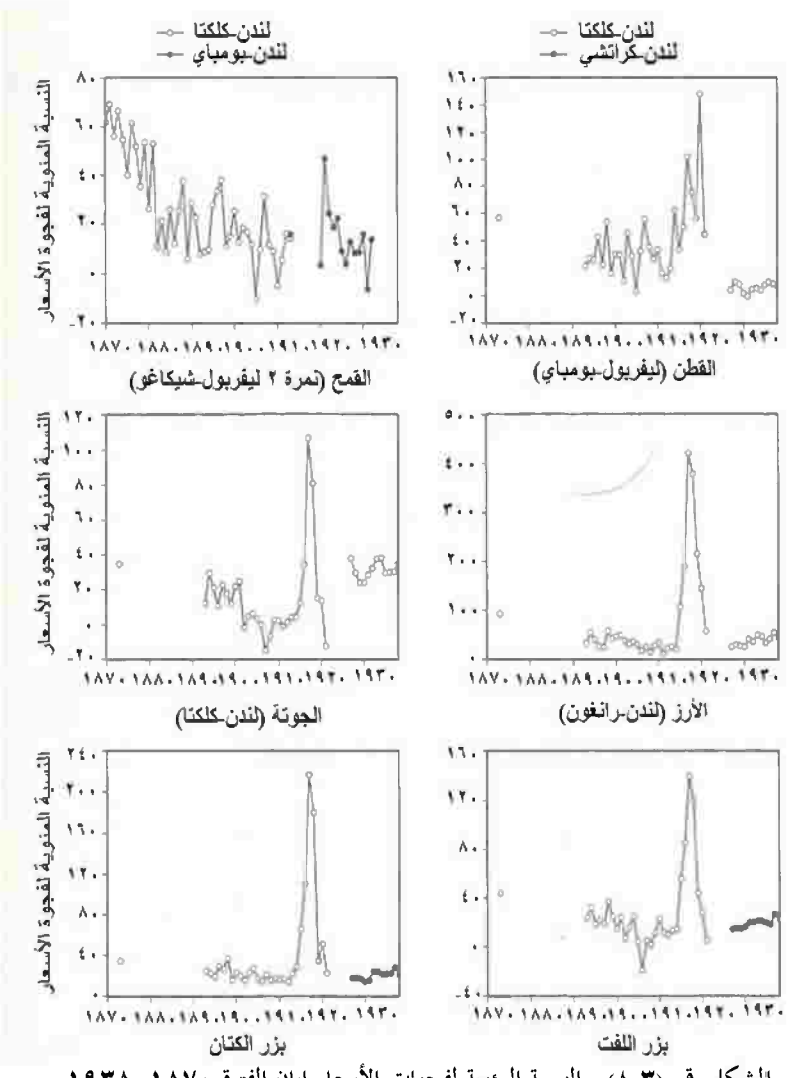

الشكل رقم (٨,٣). النسبة المئوية لفجوات الأسعار إبان الفترة ١٨٧٠–١٩٣٨.

المصدر: Hynes, Jacks, and O'Rourke (2009)

يقدم الجدول رقم (٨,٦) النسبة المئوية لفجوات الأسعار السنوية لعشرين طريق سلع بين العامين ١٩١٤ و١٩٣٧. ومع أن الطرق المختلفة أظهرت سلوكيات مختلفة، فإن ثمة أنماطاً عامة تنبثق من هذه البيانات. أولاً، يبدو أن النصف الأول من

العقد الثالث من القرن العشرين شهد تحولاً تدريجياً إلى الحالة السوية، حيث ضاقت فجوات الأسعار لكل الطرق الستة التي تتوفر لدينا بيانات حولها بين العامين ١٩٢٢ و١٩٢٧. وفي حالة تجارة القمح بين بريطانيا وأمريكا الشمالية وتجارة القطن بين ليفربول وبومباي، كان هذا الضيق كافياً لخفض فجوة الأسعار في العام ١٩٢٧ إلى أقل من مستوياتها في العام ١٩١٣، لكن في كل الحالات الأخرى ظلت فجوات الأسعار أعلى في العام ١٩٢٧ (والعام ١٩٢٩) مما كانت عليه قبل الحرب. ثانياً، تميّز العقد التالي للعام ١٩٢٩ بأنه كان فترة لتفكك الاندماج، حيث اتسعت فجوات الأسعار في ثلاث عشرة حالة من تسع عشرة حالة بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٣، وفي ست عشرة حالة من ثماني عشرة حالة بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٧. وفي بعض الحالات، كانت هذه الزيادات كبيرة، فارتفعت فجوة أسعار الأرز بين لندن ورانغون من ٢٧.٧٪ في العام ١٩٢٩ إلى ٥٥.٣٪ في العام ١٩٣٧، وارتفعت فجوة أسعار القهوة بين نيو يورك وريو Rio من ١٥.٨٪ إلى ٥٨.٢٪. واجتماع ركود تكاليف النقل وتزايد الحواجز التجارية فيما بين الحربين اللذين وثقناهما في مواضع سابقة، يوضحان أن ربع القرن التالي للعام ١٩١٤ كان فترة تفكك لأسواق السلع الدولية، بددت كثيراً من مكاسب الأعوام الأربعين السابقة، وينطبق ذلك بوجه خاص على الفترة التالية للعام ١٩٢٩. وعلى ذلك، فإن الأدلة تقترح أن الحواجز التجارية المتصاعدة وغيرها من القوى التي قوّضت اندماج أسواق السلع، كانت بالتأكيد العامل الذي قلل حجم التجارة بعد العام ١٩٢٩. ويذكر ماديسون أن نسب التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في غرب أوروبا وأمريكا اللاتينية لم تنخفض في العام ١٩٥٠ (٨.٧٪ و٦٪ على التوالي) عما كانت عليه في العام ١٩١٣ (١٤.١٪ و٩٪ على التوالي) وحسب، بل كانت أيضاً أدنى مما كانت عليه في العام ١٨٧٠ (٨.٨٪ و٩.٧٪ على التوالي) [١٢٢].

الجدول رقم (٨,٦). المتوسطات السنوية لفجوات أسعار السلع إبان الفترة ١٩١٣-١٩٣٧ (بالنسبة المئوية).

السلعة	الصنف	السوق	١٩١٣	١٩٢٢	١٩٢٧	١٩٢٩	١٩٣٣	١٩٣٧
القمح	الشتوي نمرة ٢	ليفربول- شيكاغو	١٦.٠	٢٤.٦	١٢.٩	٨.٧		
القمح	مانيتوبا الشمالية نمرة ١	لندن- وينيبيغ	٢٤.٥	٣٤.٧	٧.٧	٩.٩	٢٠.٧	١٧.٧
القمح	بليت	لندن- بيونس أيريس	٩.٠	٢٦.٣	١١.٠	١١.٦	١٠.١	٥.٨
الذرة الصفراء	بليت	لندن- بيونس أيريس	١٨.٧	٣٩.٣	٢٥.٣	٢١.٠	٢٥.٥	٣٣.٦
الشوفان	بليت	لندن- بيونس أيريس	١٣.٥	٣٣.٢	٢٩.١	٢٥.٧	٢٦.٠	
الأرز	بيرماني نمرة ٤	لندن- رانغون			٢٥.٩	٢٧.٧	٥٠.٤	٥٥.٣
الأرز	سايغون نمرة ١	لندن- سايغون			٧٦.٢	٣٩.٧	٣٩.٠	٤٤.٢
بزر اللفت	توزيا	لندن- كراتشي			١٤.٧	١٥.١	٢١.٨	٢٧.٣
الفول السوداني	كورومانديل	لندن- مدراس			٢٠.٥	١٥.٢	٢٧.١	٢٦.٦
بزر الكتان	بومباي	لندن- بومباي			١٧.٦	١٦.٨	٢٣.٩	٢٧.٩
بزر الكتان	لابلاتا	لندن- بيونس أيريس			١٦.٠	١٤.٧	١٣.١	٢٢.٢
القطن	متوسط التيلة	ليفربول- نيو أورليانز	١٢.٠	٢٢.١	١٢.٢	١٢.٢	١٥.٩	١٦.٥
القطن	بروخ	ليفربول- بومباي			٤.٠	٨.٤	٥.٤	٨.٨
القطن	سيكلارايد	لندن- الإسكندرية			٦.٢	٥.٤	١٣.٠	١٠.١
بذرة القطن	سيكلارايد	لندن- الإسكندرية			١٧.٥	١٩.٨	٢٣.٨	٢٤.٢
البيض	الدنمركي	لندن- الدنمرك			٤٣.٦	٥٨.٧	٧١.٥	٧٣.٨
البيض	الهولندي	لندن- هولندا			١٢.٨	٢٣.٦	١٥.٤	٤٥.٧
الزبد	الدنمركي	لندن- كوبنهاجن			٧.٩	١٠.١	٣٦.٧	٢٤.٧
القهوة	ريو نمرة ٧	نيويورك- ريو	٩.٨	١٧.٠	١٥.٥	١٥.٨	١٠٣.٦	٥٨.٢
القهوة	سانتوس نمرة ٤	نيويورك- انتوس			٢٨.٠	١٩.٣	٨٩.٨	٥٥.٨

المصدر: Hynes, Jacks, and O'Rourke (2009)

الكساد الكبير: انهيار التجارة العالمية والدول النامية

أدى الكساد الكبير- كما رأينا- إلى صدمة سلبية هائلة لشروط التبادل التجاري للعالم النامي الذي كانت صادراته توجه بالدرجة الأولى إلى الشمال. وعلى أية حال، فإن الدول النامية كانت أفضل حالاً مقارنة بالدول الصناعية في تلك الفترة، على الأقل من حيث إجمالي المؤشرات الاقتصادية الكلية (الشكل رقم ٨.٤). فقد حدث تراجع كبير في الناتج المحلي الإجمالي بين العامين ١٩٢٩ و١٩٣٢ في أوروبا الغربية (٩.١٪) وأمريكا اللاتينية (١٣.٧٪) وأستراليا (التي انخفض الناتج المحلي الإجمالي فيها لأدنى مستوياته في العام ١٩٣١، وهو ١٥٪ أقل مما كان عليه في العام ١٩٢٩)، وقبل الجميع في أمريكا الشمالية (التي واصل الناتج فيها الانخفاض حتى العام ١٩٣٣ الذي كان فيه أقل ٢٨.٦٪ مما كان عليه في العام ١٩٢٩). وقد أدى تأكيد أمريكا اللاتينية التقليدي على الصادرات الأولية إلى جعلها عرضة للصدمات الخارجية، وبالفعل تأثرت بشدة بالكساد الكبير منذ اللحظة الأولى. وقد تعافى ناتجها المحلي الإجمالي بحلول العام ١٩٣٤، وبحلول العام ١٩٣٨ بلغ ٢٠٪، وهو مستوى أعلى من نظيره في العام ١٩٢٩. وهذا المستوى أفضل من الأرقام المقابلة لأوروبا الغربية (١٣٪) وأمريكا الشمالية (التي توقف ناتجها المحلي الإجمالي عند مستوى ٥٪، وهو أقل من مستواه في العام ١٩٢٩). وعلى النقيض من ذلك، لم تتأثر آسيا كثيراً بالصدمة منذ اللحظة الأولى، فلم ينخفض الناتج تقريباً في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا (الهند وإندونيسيا وسريلانكا وماليزيا)، وانخفض بدرجة متوسطة- بنحو ٦٪- في شرق آسيا (اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان) التي شهدت تعافياً في العام ١٩٣٢ والتي بلغ ناتجها ٤٠٪ في العام ١٩٣٨، وهو مستوى أعلى من نظيره قبل الأزمة.

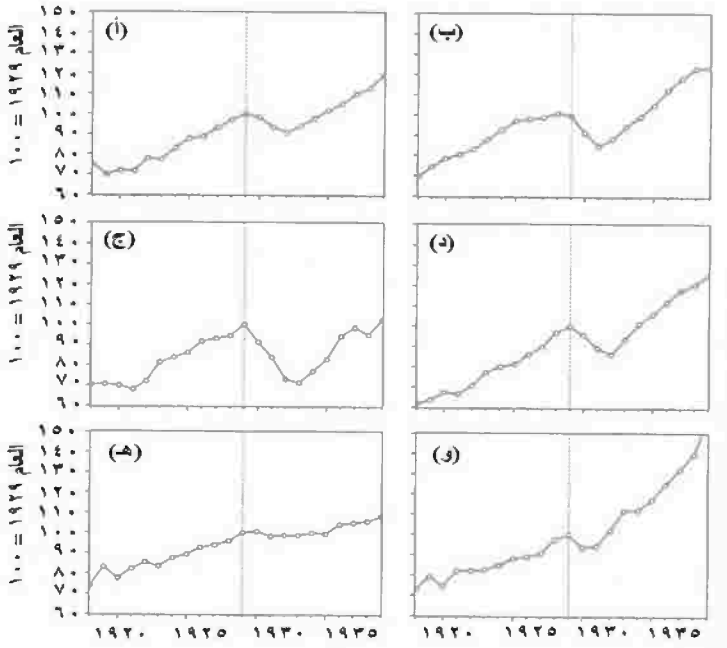

الشكل رقم (٨,٤). الناتج المحلي الإجمالي في ست مناطق إبان الفترة ١٩١٨–١٩٣٩ (العام ١٩٢٩ = ١٠٠): (أ) أوروبا الغربية، (ب) أستراليا، (ج) أمريكا الشمالية، (د) أمريكا اللاتينية، (هـ) جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، (و) شرق آسيا.

المصدر: Maddison (2003)

ثمة أسباب كثيرة لهذا الأداء الرائع نسبياً بوجه عام للعالم النامي. من هذه الأسباب شروط التبادل التجاري التي تعافت بعد العام ١٩٣٢، ويذكر غريللي ويانغ Grilli and Yang أنها تعافت بالكامل بحلول العام ١٩٣٧[١٢٣]. ويشدّد بولمر–توماس Bulmer-Thomas على أن نمو الصادرات لعب دوراً مهماً في تحفيز التعافي في عدة دول أمريكية لاتينية، خاصة البرازيل وتشيلي وكوبا وبيرو وفنزويلا[١٢٤]. ويبدو أن الشيء نفسه ينطبق على اليابان، كما رأينا، إذ زادت صادراتها، ليس إلى دائرة نفوذها الآسيوية فقط، بل أيضاً إلى أمريكا اللاتينية وأفريقيا. أما السبب الثاني الذي أكد عليه دياز أليخاندرو في سياق أمريكا اللاتينية، فهو أن كثيراً من هذه الدول تبنت أيضاً عدداً من السياسات الدورية المضادة countercyclical التي ساعدت في صقل الدورة الاقتصادية، وهي سياسات يسّرها التخلي عن قاعدة الذهب وانتشار التخلف عن

سداد الدين الخارجي[١٢٥]. فخُفِّضت أسعار الصرف في كثير من الدول إضافة إلى أستراليا واليابان، وبلغ الخفض الحقيقي بين ٣٠٪ و٩٠٪ في الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو وأورغواي. وكانت السياسات النقدية توسعية نسبياً، مع الحفاظ على الإنفاق الحكومي، والسماح بارتفاع عجز الموازنة أمام عائدات الضرائب المتناقصة. ومدّت المؤسسات الحكومية الائتمان إلى القطاع الخاص، وفي عدة دول كانت هناك برامج أشغال عمومية مهمة توسّع الطرق أو شبكات الري على سبيل المثال. ويذكر بولمر- توماس أن الطلب الداخلي لعب دوراً حاسماً في تحفيز الطلب في أمريكا اللاتينية بين العامين ١٩٣٢ و١٩٣٩[١٢٦]. وبالطريقة نفسها، ساعد عجز الإنفاق المركز بالدرجة الأولى على إعادة التسليح في تحفيز التعافي الياباني.

ثالثاً، طبقت دول محيطية كثيرة في أمريكا اللاتينية وفي أماكن أخرى عدداً من السياسات لتقييد الواردات في تلك الفترة، اتخذت شكل القيود على التجارة الكمية ورفع التعريفات الجمركية. ويرى بولمر-توماس أن التصنيع لإحلال الواردات لعب دوراً مهماً في التعافي في الأرجنتين والبرازيل وتشيلي وكولومبيا وكوستريكا والمكسيك وبيرو، في حين كان النمو الزراعي لإحلال الواردات مهماً في الأرجنتين وكوستريكا وكوبا والسلفادور وغواتيمالا والمكسيك[١٢٧]. على أن هذه الظاهرة لم تقتصر على أمريكا اللاتينية، إذ كانت الصورة مماثلة كثيراً في أيرلندا وهي دولة محيطية أخرى من منتجي المواد الأولية أفادتها التعريفات الجمركية على المدى القصير، حيث ساعدتها في خفض البطالة في وقت كانت فرص الهجرة فيه إلى ما وراء البحار قد تقلصت تماماً[١٢٨].

وإذا كانت التعريفات الجمركية قد لعبت هذا الدور، فإنها فعلت ذلك بتحويل الطلب نحو السلع المنتجة محلياً، في إعمال للسياسة الكلاسيكية المعروفة باسم "أفْقِرْ جارك"[٢٦]. وحقيقة أن جميع الدول تقريباً كانت تتبع سياسات حمائية في تلك الفترة،

---

(٢٦) سياسة "أفْقِرْ جارك" beggar-thy-neighbor policy سياسة تجارية دولية تقوم الدولة فيها بالاستفادة من عمليات خفض العملة والحواجز الحمائية لتخفيف الصعوبات المالية التي تواجهها على حساب الدول الأخرى [المترجم].

تقترح أن كثيراً من هذه الفوائد أُبْطِلت بالتأكيد، وأن التأثير الصافي على الاقتصاد العالمي كان سلبياً. فالإجماع هو أن الحماية تضر بالاقتصاد العالمي إجمالاً، على الرغم من أن هناك جدلاً حول ما إذا كان هذا التأثير كبيراً أم صغيراً[١٢٩]. لكن ذلك لا يعني أن الدول الفردية كانت مخطئة في اختيار الحماية. وقد استخدم فامفاكيديز Vamvakidis وكليمنس ووليامسن بيانات عابرة للدول لإثبات أن التعريفات الجمركية ارتبطت إيجابياً بالنمو في بعض الدول في فترة ما بين الحربين[١٣٠]، وهي نتيجة تتناقض كلياً مع الحكمة التقليدية لأواخر القرن العشرين القائلة بأن السياسات التجارية الليبرالية مثالية كما دفع ساكس وورنر Sachs and Warner من بين آخرين (راجع الفصل التاسع)[١٣١]. ربما كانت التجارة الحرة إستراتيجية أفضل فعلاً في أواخر القرن العشرين، حين كانت أسواق المركز منفتحة نسبياً. لكن في بيئة كانت فيها أسواق المحيط الرئيسة، وكذلك القوى المهيمنة الماضية والمستقبلية كالمملكة المتحدة والولايات المتحدة، تغلق أبوابها في وجه الواردات، ربما كانت الحماية أفضل إستراتيجية على المدى القصير. على أن المشكلة في هذه الإستراتيجية لا تكمن في تبنيها في المقام الأول، وإنما في الإبقاء عليها لمدة طويلة بعد أن مرت الأزمة الأولية. وحتى في دولة ضخمة مثل الهند، وصل إحلال الواردات الحدود التي فرضها عليه السوق المحلي في نهاية العقد الرابع من القرن العشرين[١٣٢].

يشدّد بلومر- توماس كثيراً على أن العقد الرابع من القرن العشرين لم يشهد إغلاقاً تاماً للأسواق الأمريكية اللاتينية أمام التجارة[١٣٣]. فقد ظل نمو الصادرات مهماً لتعافي كثير من الدول وإستراتيجيات التنمية فيها. بل إن العالم النامي زادت حصته من الصادرات العالمية طوال هذه الفترة، حيث زاد نصيب أمريكا اللاتينية من ٨.٣٪ في العام ١٩١٣ إلى ٩.٨٪ في العام ١٩٢٨، ثم إلى ١٠.٢٪ في العام ١٩٣٧، وزاد نصيب أفريقيا من ٣.٧٪ إلى ٤٪ ثم ٥.٣٪، وزاد نصيب آسيا من ١١.٨٪ إلى ١٥.٥٪ ثم ١٦.٩٪[١٣٤]. ومع ذلك فقد كانت فترة ما بين الحربين نقطة تحول حاسمة للعالم النامي، وبخاصة لأمريكا اللاتينية. فالتخلي عن القيود التقليدية على صنع السياسة الاقتصادية، مثل قاعدة الذهب، سهل تجريب السياسات فيما بعد. وفي هذه الأثناء، كان من شأن الحماية المتصاعدة في العقد الرابع من القرن العشرين والنمو الناشئ عنها

في الناتج الصناعي أن يزيدا أنصار الحماية عبر القارة على غرار ما حدث في قارة أوروبا في أثناء الحصار النابليوني. وكما سنرى في الفصل التالي، فإن هؤلاء الأنصار تعزز موقفهم قريباً بفضل الصدمة الرئيسة التالية التي ضربت الاقتصاد الدولي، وهي الحرب العالمية الثانية. وتمثلت نتيجة ذلك عبر معظم أمريكا اللاتينية في النزعة الشعبوية، حيث تكاتف العمال الحضريون والرأسماليون للاستيلاء على السلطة من النخب مالكة الأراضي المنفتحة على الخارج. وبما يتفق مع مصالح ناخبيهم، عزز القادة الشعبيون، من أمثال بيرون Peron في الأرجنتين أو كارديناز Cardenas في المكسيك أو باظ استنسورو Paz Estenssoro في بوليفيا، سياسات انعزالية قدر لها أن تدوم طويلاً[١٣٥].

وفي أماكن أخرى بالعالم النامي، أطلق الكساد الكبير قوى سياسية أهم من الشعبوية. ربما كانت تأثيرات الركود على الناتج المحلي الإجمالي صغيرة نسبياً هناك، لكن كما يؤكد ديتمار رذرموند Dietmar Rothermund، فإن التراجع في أسعار السلع كانت له تأثيرات مدمرة على الفلاحين الذين كانوا ينتجون للأسواق العالمية[١٣٦]. وفي بعض الحالات، أدى انخفاض أسعار المحاصيل النقدية إلى عودتهم إلى إنتاج السلع الأساسية والاكتفاء الذاتي النسبي. وفي أماكن أخرى، كانت التزامات الديون و/أو الضرائب، وبخاصة ضريبة الرأس المفروضة من جانب الحكام الاستعماريين، تعني أن الفلاحين مضطرون لمواصلة الإنتاج للسوق، على الرغم من الصعوبة المتزايدة التي واجهوها في الوفاء بالتزاماتهم المالية. ونتيجة لذلك ازدادت الشدة والضيق، وبالتالي شهدت عدة دول توترات سياسية أو اضطرابات أو حتى ثورات صريحة. ففي بورما، أدى تراجع أسعار الأرز والتحصيل الوشيك لضريبة الرأس إلى ثورة فلاحية مسلحة واسعة النطاق في ديسمبر ١٩٣٠ بزعامة سايا سان Saya San، قمعتها السلطات البريطانية بعد صراع دام سنتين، حين أعدمت سايا سان. وبالمثل، وقعت ثورة فلاحية مدفوعة بنفس الأسباب الأساسية في فيتنام في الأعوام ١٩٣٠-١٩٣١، وقُمِعت بشدة هي الأخرى[١٣٧].

تعرض الفلاحون الأفارقة أيضاً لشدة وضيق في أثناء الكساد، حين حاول أصحاب المصالح الأوروبيون نقل عبء التكيف إلى المنتجين المحليين. وهنا أيضاً كانت ضريبة الرأس مصدراً للنزاع، أدى إلى اضطراب سياسي في نيجيريا وأعمال شغب في توجو. ومع أن الإدارات الاستعمارية في المستعمرتين خفّضت ضريبة الرأس استجابة لذلك التذمر، فإنها رفعتها في ساحل العاج حين حصل التجار الأوروبيون هناك على خفض في ضرائب التصدير على الكاكاو وبزر نخيل الزيت[٢٧]. وجاء الرد الأكثر تطرفاً في الكونغو البلجيكية التي أدت ضريبة الرأس فيها إلى ثورات أُخْمِدت فوراً، ولجأت السلطات فيها أخيراً إلى نظام العمل الإجباري. وعموماً، فإن المشروعات المملوكة لأوروبيين التي كانت تنتج محاصيل المزارع في مستعمراتهم كانت محمية من جانب المديرين الاستعماريين باستخدام الحصص وغيرها من المخططات المصممة لدعم الأسعار، فيما لم تكن هذه المساعدة متاحة للمنتجين من الفلاحين المحليين للكاكاو أو الفول السوداني[١٣٨].

وعلى ذلك، فقد ساعد الكساد في تمهيد الطريق لحركات تصفية الاستعمار فيما بعد العام ١٩٤٥ برفع الإحساس بالظلم بين السكان المحليين. وجد القوميون الآسيويون دعماً فكرياً ومادياً من نظامين مختلفين تماماً: الاتحاد السوفيتي واليابان. فقد وفّر الاتحاد السوفيتي أيديولوجيا جاهزة معادية للاستعمار، وشارك الشيوعيون في كل من الثورة الفيتنامية في العامين ١٩٣٠-١٩٣١ والثورة الجاوية في العام ١٩٢٨. وحطمت النجاحات العسكرية والتقنية لليابان الأفكار العنصرية حول التفوق الأوروبي، وقد تحول القوميون البورميون الشباب من أمثال أونغ سان Aung San ونيي وين Ne Win ويو نو U Nu إلى اليابان أيضاً طلباً للدعم العسكري. ربما كان التأثير الأهم للكساد على مستقبل الاستعمار الأوروبي يكمن في أن السياسات البريطانية الانكماشية دفعت الفلاحين الهنود إلى دعم حزب المؤتمر القومي لغاندي، ما أعطاه قاعدة انتخابية حوّلها إلى انتصار في انتخابات العام

(٢٧) يستخدم لُب ثمار زيت النخيل في إنتاج زيت لُب نخيل الزيت، فضلاً عن زيت النخيل الذي يستخرج من الثمرة نفسها [المترجم].

١٩٣٧. ومن تلك اللحظة، أصبح فقدان أهم مستعمرة أوروبية مسألة وقت[١٣٩]، وقد حذت المستعمرات الأقل أهمية حذوها في ذلك.

انهيار الإمبراطورية العثمانية

ثمة نتيجة رئيسة أخرى للحرب الكبرى لم نتطرق إليها حتى الآن لأن مضاعفاتها لم تتكشف إلا في أواخر القرن العشرين، لكنها يجب أن تعالج الآن، ولو بإيجاز. لقيت الإمبراطورية العثمانية الدعم في أثناء تراجعها الطويل من السياسة البريطانية التي أرادت الإبقاء عليها كحاجز وقائي ضد ما اعتبرته مكائد ضد إمبراطوريتها في الهند من جانب روسيا وقوى أوروبية أخرى. لكن ثورة العام ١٩٠٨ من جانب حزب تركيا الفتاه والتغييرات السياسية اللاحقة في اسطنبول دفعت تركيا إلى دخول الحرب إلى جانب ألمانيا في العام ١٩١٤، وهو عمل أثبت أنه قاتل لبقائها. فأُرسِلت حملة عسكرية بريطانية من الهند لاحتلال ميناء البصرة الإستراتيجي والولاية العثمانية التي كانت البصرة عاصمة لها في العام ١٩١٤، وتلا ذلك احتلال بغداد في العام ١٩١٧ والموصل في العام ١٩١٨. وأديرت الولايات العثمانية الثلاث التي كانت هذه المدن عواصم لها ككيانات منفصلة، إذ لم يعاملها البريطانيون على أنها تشكل هوية جماعية موحدة من أي نوع، مع أن بغداد كانت تتمتع ببعض الأسبقية على الولايتين الأخريين. كان عدد السكان المجمع للولايات الثلاث نحو ثلاثة ملايين، أكثر من نصفهم شيعة ونحو ٢٠٪ منهم أكراد (معظمهم في الشمال) و٨٪ تشكيلة من المسيحيين واليهود والأقليات الأخرى. لكن النخبة الحاكمة كانت في معظمها من العرب السُنة المتنفذين في الجيش العثماني والإدارة المدنية. فقد ظلت الجماعات الشيعية المكوّنة من رجال دين وتجار وعدة قبائل في المناطق الريفية النائية بعيدة عن الحكام العثمانيين الذين نظروا إليهم بعين الشك، إن لم يكن العداء الصريح.

تعرض العرب حينذاك للمد المتصاعد لفكرة القومية العربية، واستاؤوا من تبعيتهم للمركز الأناضولي للنظام العثماني. ورأى البريطانيون بوحي من لورانس[٢٨] أن هذه

---

(٢٨) توماس إدوارد لورنس T. E. Lawrence (١٦ أغسطس ١٨٨٨ إلى ١٩ مايوم ١٩٣٥) ضابط مخابرات بريطاني اشتهر بدوره في مساعدة القوات العربية خلال الثورة العربية ضد الإمبراطورية العثمانية في

القومية العربية ورقة قوية لمحاربة العثمانيين، فوعد الإنجليز العرب بالتحرر المستقبلي في مقابل تعاونهم مع الإنجليز ضد العدو المشترك. لكن فرنسا حليفة بريطانيا كانت لها هي الأخرى مصالح رئيسة في الشرق الأوسط، كان لا بد من مراعاتها. وقد حدث ذلك في أثناء الحرب باتفاقية سايكس- بيكو سيئة السمعة التي سُميّت على اسم الدبلوماسييّن اللذين توصلاً إليها. اقترحت الاتفاقية تقسيم تركة الإمبراطورية العثمانية البائدة في المشرق والهلال الخصيب بين فرنسا وبريطانيا اللتين سيطرتا على الإقليم إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق دول عربية تقع في دائرتي نفوذهما. وقدمت بريطانيا أيضاً تنازلات كبيرة لروسيا وفرنسا في الأناضول، لكنها لم تُنفّذ بسبب الثورة الروسية في العام ١٩١٧ ودفاع مصطفى كمال المستميت عن القلب العثماني بعد الاحتلال اليوناني في العام ١٩١٩. حصل الفرنسيون على ما يُعرَف الآن بدولتي سوريا ولبنان وولاية الموصل، وحصلت بريطانيا على ولايات بغداد والبصرة وفلسطين. وكان تنازل بريطانيا عن الموصل يُقصَد به أن تكون حاجزاً فرنسياً بين الممتلكات البريطانية وما كان يتوقَع أن يكون ممتلكات روسية في تركيا نفسها.

وأدى اكتشاف رواسب نفطية غنية في الموصل إلى دفع بريطانيا إلى ضمها في مقابل إطلاق يد فرنسا في سوريا ولبنان. وقُسِّمت فلسطين إلى شرق الأردن وفلسطين التي أخضعت للانتداب البريطاني والتي قدمها وعد بلفور للعام ١٩١٧ "وطناً قومياً" لليهود. وحين نشر لينين محتويات اتفاقية سايكس- بيكو، نقّم الرأي العام العربي على نكوص بريطانيا عن وعودها الأولى. وشهد العام ١٩٢٠ جهوداً مشتركة من الشيعة والسُنة لإنشاء دولة مستقلة في العراق، سحقها الجيش البريطاني على حساب مقتل أكثر من ستة آلاف عراقي ونحو خمسمئة جندي بريطاني وهندي.

العام ١٩١٦ من خلال انخراطه في حياة الثوار العرب، عُرِف وقتها باسم لورنس العرب، وقد صُوِّرت حياته في فيلم شهير باسم "لورانس العرب"، وكتب سيرته الذاتية في كتاب باسم "أعمدة الحكمة السبعة" [المترجم].

دفعت هذه العوامل جميعها وينستن تشرشل وزير المستعمرات إلى خلق أو "اختراع" دولة العراق في العام ١٩٢١[٢٩]. وتُوِّج الأمير فيصل ابن شريف مكة ملكاً للدولة الجديدة في بغداد، فيما تُوِّج أخوه عبدالله ملكاً لدولة شرق الأردن التي أنشئت حديثاً. وأدارت بريطانيا الدولة الجديدة بصيغة الانتداب من عصبة الأمم حتى العام ١٩٣٢، حين منحتهما استقلالاً محدوداً. واعتمد البريطانيون، كما فعل العثمانيون من قبلهم، على النخبة العربية السُنية لإدارة البلاد[١٤٠]. قُتِل حفيد فيصل الملقب فيصل الثاني في انقلاب عسكري دموي في العام ١٩٥٨ أدى في النهاية إلى وصول البعثيين وصدام حسين إلى السلطة، فيما لا يزال سليل عبدالله الملقب بالاسم نفسه يحكم في الأردن حالياً. حدث فصل آخر في هذه القصة بعد الحرب العالمية الثانية، بعد ربع قرن من معاداة السامية الوحشية في أوروبا التي تُوِّجت بالمحرقة. ففي حين سجل إحصاء السكان للعام ١٩٢٢ وجود أربعة وثمانين ألف يهودي فقط يعيشون في فلسطين، زاد عددهم إلى ما لا يقل عن ثمانمئة ألف في العام ١٩٤٨ الذي ظهرت فيه دولة إسرائيل إلى الوجود[١٤١][٣٠]. ولا يزال الميراث المشؤوم للإمبراطورية العثمانية حياً في إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان والعراق وينتظر تسوية[١٤٢].

خاتمة

تقدم فترة ما بين الحربين إثباتاً قوياً للملاحظة التي أصبحت من الكليشيهات القائلة بأن "التاريخ مؤثر". فقد كانت الحرب الكبرى صدمة خارجية كبيرة للنظام

---

(٢٩) ربما ما كان لخطاب "اختراع" دولة العراق أن يظهر لولا غزو صدام حسين للكويت والحربين اللذين تليا ذلك وانتهيا بالإطاحة بصدام حسين وحزب البعث. عزز هذا الخطاب مؤلفون غربيون أغرتهم بذلك محاولة صدام حسين ضم الكويت وتحرير إقليم الأهواز التابع لإيران، قائلين إن حكم فسيفساء مُركَبة مثل العراق هو ما أغرى حكام العراق إلى السعي إلى ضم مناطق وتنويعات أخرى إليها. لكن ليس معنى توحيد ولايات البصرة وبغداد والموصل في دولة العراق الحديثة، إن هذه الدولة "مفتعلة" أو "مخترعة" بأي حال من الأحوال، وإلا لكانت كل دول أوروبا الحديثة "مخترعة" لأنها تكونت من مئات الدوقيات والإمارات السابقة [المترجم].

(٣٠) الأمانة في الترجمة والالتزام بالنص الأجنبي لا يعني الاعتراف بهذا الكيان الغاصب "المخترَع" [المترجم].

الاقتصادي الدولي، لم تعزز الميول سابقة الوجود نحو الحماية المتصاعدة وحسب، بل أدت أيضاً إلى تفكك فوري لأسواق السلع الدولية، وتغير في البيئات السياسية المحلية والدولية، وإعادة تخصيص عالمية للنشاط الاقتصادي، جعلت من الصعب حتى إبان العقد الثالث من القرن العشرين المزدهر نسبياً استعادة الوضع السابق على الحرب. وحين تعرض النظام لصدمة كبرى ثانية، هي الكساد الكبير، تمثلت النتيجة في الحماية الكاملة ومزيد من التفكك لأسواق السلع الدولية.

كان انهيار النظام الاقتصادي الدولي بدوره عاملاً مهماً من العوامل التي أدت إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية[١٤٣]. فمن الواضح، كما لاحظنا فعلاً، أن البطالة الواسعة كانت عاملاً حاسماً في وصول هتلر إلى السلطة في ألمانيا، كما توضح أدلة القياس الاقتصادي بجلاء[١٤٤]. وكان الكساد أيضاً سبباً رئيساً في تحول القوميين الألمان إلى الحزب النازي الألماني[١٤٥]. وفي إيطاليا، كان الكساد عاملاً رئيساً في قرار موسوليني بغزو إثيوبيا، الذي قضي على الآمال في أن تتمكن عصبة الأمم من أن تقدم لأعضائها أي شكل من الأمن الجماعي، بعد فشل تلك المنظمة قبل ذلك في التعامل مع المغامرة اليابانية في منشوريا[١٤٦]. وأخيراً، وكما رأينا، فإن الكساد والحماية الغربية قد عززا موقف تلك العناصر داخل اليابان التي أيدت سياسة الامبريالية المكتفية ذاتياً بديلاً عن الانفتاح الدولي الليبرالي. وقد تكشفت نتائج ذلك، حين تسببت حادثة صغيرة على جسر ماركو بولو خارج بكين في السابع من يوليو ١٩٣٧ في حرب صينية- يابانية واسعة، ومعها اندلاع الحرب العالمية الثانية[١٤٧](٣١).

---

(٣١) منحت الصين الدول التي ساعدتها في قمع ثورة الملاكمين في العام ١٩٠١ الحق في الاحتفاظ بقوات حراسة صغيرة في اثني عشر موقعاً، كان من بينها قوة يابانية، وكان من حق هذه القوات أن تجري تدريبات، لكن بعلم الحكومة الصينية. وفي الثامن من يوليو ١٩٣٧، أجرت القوات اليابانية مناورة دون إخطار الحكومة الصينية، فظن الجنود الصينيون أنهم في حالة حرب فأطلقوا بعض الأعيرة النارية في الهواء، واتهم اليابانيون الصينيين بأنهم اختطفوا جندياً يابانياً وطلبوا منهم تفتيش المدينة، وحين رفض الصينيون، وقعت معركة صغيرة على الجسر الذي استولى عليه اليابانيون ثم استرده الصينيون سريعاً قبل أن توقف المفاوضات إطلاق النار، لكن تجددت الاشتباكات وكانت البداية للحرب الصينية- اليابانية الثانية (١٩٣٧- ١٩٤٥) [المترجم].

ربما كان الشيء الأقل وضوحاً في الأعوام الحاسمة في أواخر العقد الثالث وبداية العقد الرابع من القرن العشرين التي شهدت غزو اليابان لمنشوريا ووصول هتلر إلى السلطة والمشاغبة الإيطالية المتنامية، هو أن الشجار الدائم بين بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة حول السياسة الاقتصادية، تحديداً حول الحماية وديون الحرب والتعويضات وأسعار الصرف، كان يعني أنهم لن يستجيبوا أبداً بطريقة فعالة لمواجهة التهديد العسكري المتزايد. ويكشف روبرت بويس Robert Boyce بحِرَفية كيف كان قادة من أمثال تشامبرلين وروزفلت ينفران أحدهما من الآخر بسبب النزاعات حول السياسة الاقتصادية[١٤٨]، ويختتم بويس مقالته بلغة قد تبدو مألوفة لنا اليوم: "في الأعوام ١٩٢٩-١٩٣٤ تدهورت العلاقات الاقتصادية إلى حالة من الحرب الفعلية، كان عدم الفهم المتبادل فيها يزيد العلاقات سوءاً، ما ترك القوى الثلاث معزولة عن إحداها عن الأخرى وعاجزة عن التعامل مع المشكلات الكامنة خلف الأزمة.... فأفسحت المصالح الاستراتيجية طويلة المدى المجال للضرورة الاقتصادية قصيرة المدى المزعومة. ومن هذا المنظور، لم تكن أخطر التهديدات تتمثل في القوى الفاشية أو العسكرية، وإنما في الدول الديمقراطية الأخرى"[١٤٩].